مجلس الأمن

السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٧٣٤**

الجمعة ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد أغيلار سنسر	(المكسيك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسى	السيد لافروف
	اسبانيا	السيد أرياس
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد أكرم
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد مقداد
	شيلى	السيد بالديس
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	غينيا	السيد تراوري
	فرنسا	السيد دلا سابلبير
	الكاميرون	السيد تيجاني
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ستيفن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وليمسون

جدول الأعمال

التهديدات للسلم والأمن الدوليين الناجمة عن الأعمال الإرهابية

03-30888 (A)
0330888

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالاسبانية): بما أن هذه هي الجلسة الأولى التي يعقدها مجلس الأمن في شهر نيسان/أبريل، أود أن أغتنم هذه الفرصة ، بالنيابة عن المجلس، لأشيد بسعادة السيد ماماديه تراوري، الممثل الدائم لغينيا لدى الأمم المتحدة، لتوليه رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس ٢٠٠٣ الذي كان شهرا صعبا. إنني على يقين من أنني أتكلم بالنيابة عن جميع أعضاء المجلس في التعبير عن عميق التقدير للسفير تراوري للمهارة الدبلوماسية الكبيرة التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

التهديدات للسلم والأمن الدوليين الناجمة عن الأعمال الإرهابية

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أستراليا وإسرائيل والبرازيل وبيرو وبيلاروس وجمهورية كوريا والفلبين وفيجي وكمبوديا وكولومبيا والنرويج والهند واليابان واليونان يطلبون فيها دعوهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد داوث (أستراليا)، والسيد غيلرمان (إسرائيل)، والسيد ساردنبرغ (البرازيل)، والسيد ديريفيرو (بيرو)، والسيد إيفينو (بيلاروس)، والسيد صن جون – يونغ (جمهورية كوريا)، والسيد مانالو (الفلبين)، والسيد سافوا (فيجي)، والسيد صن سون (كمبوديا)، والسيد غيرالدو (كولومبيا)، والسيد كولبي (النرويج)، والسيد نامبيار (الهند)، والسيد هاراغوشي (اليابان)، والسيد فاسيلاكيس (اليونان)، المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، إلى السير جيرمي غرينستوك، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السير جيرمي غرينستوك إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يستمع المجلس في هذه الجلسة إلى إحاطة إعلامية يقدمها رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، السير جيرمي غرينستوك.

والآن، يشرفني أن أدلي بالبيان التالي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن وباسم جميع أعضاء المجلس.

يود أعضاء مجلس الأمن أن يعربوا للسفير جيرمي غرينستوك عن عميق امتناهم على العمل الذي قام به أثناء ترؤسه للجنة مكافحة الإرهاب المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣(٢٠٠١). إن قيادته ومهاراته الدبلوماسية الفذة، بالإضافة إلى اقتناعه الثابت بأن الأمم المتحدة يجب أن تقوم بدور مركزي في الكفاح ضد الإرهاب، كانت كلها عوامل أدت إلى نجاح رئاسته. لقد أرسى السفير غرينستوك أساسا

راسخا لعمل لجنة مكافحة الإرهاب في المستقبل. وكانت لديه الرؤية لكي يبدأ ويشجع إجراء حوار مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية الأخرى.

إننا نشيد بالأداء الرائع للسير غرينستوك، ونتمنى له كل التوفيق.

أعطي الكلمة الآن للسير جيرمي غرينستوك، رئيس لجنة مكافحة الإرهاب التي أنشأها مجلس الأمن.

السير جيرمي غرينستوك: شكرا لكم، سيدي الرئيس، على هذا البيان. لا شيء يعطي زخما أكبر لعمل اللجنة ولرئاستها أكثر من الدعم القوي والمستمر من جانب زملائي أعضاء المجلس، وأشكرهم على ذلك.

وأشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة لاستعراض عمل لجنة مكافحة الإرهاب على أساس برنامج عمل اللجنة خلال الأشهر الثلاثة المقبلة. لقد استوعبنا ونعمل الآن من أجل تنفيذ التعليمات الوزارية التي صدرت إلى اللجنة ضمن القرار ١٤٥٦ (٢٠٠٣). ومهمة توجيه دفة تنفيذ هذا البرنامج ستكون من مسؤولية خلفي، السفير آرياس، وأتمنى له التوفيق.

إن برنامج عمل لجنة مكافحة الإرهاب خلال فترة الـ ٩٠ يوما السابعة، والوارد في الوثيقة S/2003/387، يضيف إلى الأساس الراسخ الذي اكتسبناه من العمل على مدى ١٨ شهرا. وأود أن أبرز للمجلس جانبين: أولا، التعاون الرائع الذي أقامته اللجنة مع الغالبية العظمى من الدول الأعضاء؛ وثانيا، إرهاصات نشوء شبكة عالمية للتصدي للإرهاب. فالشفافية والمثابرة هما الأداتين لعملنا.

في غضون ١٨ شهرا، تلقت لجنة مكافحة الإرهاب ٣٤٣ تقريرا من الدول وغيرها. واستجابة لذلك، بعثت اللجنة ٢٤٣ رسالة مفصلة في إطار جهودها الشاملة لرصد تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وبالنسبة للدول التي قطعت الشوط الأكبر، فإن ملاحظات اللجنة وأسئلتها تنتقل الآن من دراسة التشريعات إلى التيقن من أن الآلية التنفيذية القائمة، كافية وتعمل بفعالية. ولا نتوقع من كل دولة أن تتحرك بنفس السرعة، لكننا نتوقع من كل دولة أن تتحرك بأكبر سرعة ممكنة لديها.

إن لجنة مكافحة الإرهاب بحاجة إلى المضي قدما بحساسية وثبات أثناء تناولها بالتفصيل عملية تنفيذ الرصد. وكان التحقق من وجود تشريع سهلا نسبيا، فإما أنه موجود أو غير موجود. لكن، مع دخولنا فيما أسمته اللجنة بالمرحلتين باء و جيم، وفيما يتعلق بوجود آلية حكومية لمنع الأنشطة الإرهابية وتقديم الإرهابيين إلى العدالة، والانتفاع بتلك الآلية، تحتاج اللجنة إلى أن تعمق فهمها لما هو مطلوب من الدول، وأن تنقل ذلك إلى الحكومات. ولا يوجد نمط محدد لآلية مكافحة الإرهاب يتناسب مع جميع البلدان. ولذا، فإنني مقتنع بأن على اللجنة أن تستمر في نهجها الذي يتم تفصيله وفق احتياجات معينة.

ولا بد للدول أن تتوخى التفاعل في استجاباتها. فالتوجيه موجود، ولا يتطلب الأمر أكثر من الدخول إلى موقع لجنة مكافحة الإرهاب على شبكة الإنترنت، الذي تتزايد جودته باعتباره مصدرا للمعلومات. ويمكن التحدث إلى خبرائنا، فهم يعرفون أين يمكن أن تجدوا المساعدة. ويمكن أيضا طلب المساعدة من، أو عرض المساعدة على، جيرانكم وشركائكم. حددوا أنتم معاييركم المرجعية الخاصة أو استعينوا بمنظماتكم الإقليمية للقيام بذلك.

ولأن الإرهاب لن يبقى ساكنا، فسوف تبرز تهديدات جديدة. وفي شهر كانون الثاني/يناير، ركز وزراؤنا على أسلحة الدمار الشامل. وعلينا أن نحول دون وصول الإرهابيين إلى المواد المستخدمة في الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية وغيرها من الأسلحة الفتاكة الأخرى،

مهما كانت التكاليف. ويسرني أن اللجنة ستلتقي قريبا بممثلين من تلك المنظمات والوكالات التي لديها خبرة في هذا المجال: وهي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ومنظمة الجمارك العالمية، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية. ويتعين على لجنة مكافحة الإرهاب استكشاف الكيفية التي يمكن أن توسع بها تعاونها مع تلك المنظمات، بما في ذلك في تبادل الآراء مع الدول الأعضاء.

ولا بد لي أن أشير هنا إلى الدول التي يتعين عليها أن تبذل جهدا أكبر لتحقيق الامتثال الكامل والمواكب للجنة مكافحة الإرهاب. هناك ثلاث دول لم تقدم حتى تقريرا أوليا إلى اللجنة. وهي سان تومي وبرينسيبي، وسوازيلند، وفانواتو. ويجب أن يقرر المجلس الآن ما هي الإجراءات الأخرى التي يتعين اتخاذها في هذا الشأن. كما يجب أن يفكر المجلس في الإجراء الذي سيتخذه، إن أراد، فيما يتعلق بـ ٥١ دولة لم تقدم بعد تقاريرها اللاحقة وفقا للمواعيد الزمنية التي حددتها اللجنة. وقد تم الاتصال أكثر من مرة بكل الدول المتأخرة في تقديم تقاريرها، وعُرضت عليها المساعدة اللازمة، وهي مخالِفة لأحكام القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

هل لي أن أُذَكِّر هنا بأن هناك مصلحة ذاتية للاستجابة للجنة مكافحة الإرهاب. لقد شاهدنا جميعا، على سبيل المثال، في بالي وممباسا، الآثار التي يمكن أن يلحقها عمل إرهابي واحد بالسياحة، والاستثمارات، والاقتصاد، والهيكل الاجتماعي، والاستقرار السياسي لمنطقة بأسرها.

وردا على ذلك، أصبحت مكافحة الإرهاب الآن عالمية، وباتت الأمم المتحدة في صلب هذه المكافحة. إن الاجتماع الخاص الذي استضفته في ٦ آذار/مارس جمع ممثلي حوالي ٦٠ منظمة دولية وإقليمية ودون إقليمية، وكلها لديها برامج لمكافحة الإرهاب. وكانت مناسبة هامة لوضع بنية عالمية بشكل عملي. ولقد أقر المشاركون بأن لكل منظمة دورا تؤديه وولاية خاصة بها. ولكنهم اتفقوا على أنه يمكن للجميع، من خلال العمل سويا، تقصير المسافة وإعطاء قيمة مضافة للحرب على الإرهاب.

ما هو إذاً معنى إنشاء شبكة عالمية من الناحية العملية؟ أولا، يعني تدفقا أفضل للمعلومات. وسيتم توسيع موقع لجنة مكافحة الإرهاب على شبكة الإنترنت حتى يحتوي على أفضل المعلومات، وبشكل متيسر للمستخدم، ولكي يستطيع الشخص المهتم أن يحصل من مصدر واحد على معلومات عن المساعدة، والأنشطة الإقليمية، ومجموعات الأدوات لتنفيذ الاتفاقيات، وكل أنواع الممارسات النموذجية المتعلقة بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

ثانيا، يجب استغلال الشبكة بحيث تنتشر الممارسات النموذجية بسرعة وسهولة. وستوسع اللجنة قائمة نقاط الاتصال حتى تُجرى الاتصالات بأبسط شكل ممكن. وإني أشجع كل الدول، وكل المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، على استخدام نقاط الاتصال هذه، والمعلومات المتعلقة بما يفعله الآخرون، من أجل صياغة عمل جماعي.

أود الآن الإدلاء ببضع عبارات بصفتي الشخصية. مما يبعث على الارتياح أن لجنة مكافحة الإرهاب أُشيد بها على نهجها خلال الشهور الـ ١٨ الأولى. ولكنها تعرضت أيضا للانتقاد. وقد طرح الزملاء هذه الأسئلة: متى سيكون هناك تأثير للجنة؟ متى ستقبض على إرهابيين؟ كيف يمكن لها أن تكون مؤثرة على أرض الواقع بينما لا تقول حتى ما هو الإرهاب؟ ولقد اتهموا اللجنة بأنها لا تفعل سوى إصدار الوثائق. وقد تكون هذه الانتقادات مفهومة، ولكنها مضللة.

أولا، حدث تغيُّر حقيقي في عدد كبير من العواصم. وهناك تقريبا وعي عالمي بخطر الإرهاب كشكل بالغ

البشاعة من أشكال الجريمة العنيفة. وقد أدى ذلك إلى تنقيح لتشريعات، أصبحت في بعض الدول سارية بالفعل، بينما تمر تشريعات في دول أخرى عبر النظام البرلماني. وتفهم الحكومات الصلة القائمة بين التصدي للإرهاب والتصدي للجريمة المنظمة والأنشطة الأخرى غير المشروعة. إنها في حالة تأهب شديد تجاه الأنشطة المشبوهة، بما في ذلك جمع الأموال. ولقد بدأت تدرك أن العالم قد تغير إلى الأبد.

ثانيا، أطلقت اللجنة قدرات الجهد الجماعي. وأعتقد أن كثيرين ممن شاركوا في اجتماع ٦ آذار/مارس أدهشهم نطاق الممارسات النموذجية والخبرة الحالية، التي يمكنهم الآن الاستفادة منها. ولقد أدركت المنظمات الدولية والإقليمية أن هناك معيارا للأنشطة يجب إتباعه. ولكي تلحق بكل ذلك، يجب أن تتحلى بالروح المهنية بقدر أكبر، وأن تستفيد من أنشطة المجتمع الدولي، وأن تتشاطر ذلك مع دولها الأعضاء. وأظهر اجتماع ٦ آذار/مارس أن المنظمات الإقليمية ستكون أقوى، وأنها ستخدم أعضاءها بشكل أفضل، إذا طورت قدراتها المؤسسية في مجال مكافحة الإرهاب. كما أنها أدركت، مثلها في ذلك مثل لجنة مكافحة الإرهاب نفسها، الصلة القائمة بين القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) والالتزامات الأخرى، خاصة في مجال حقوق الإنسان. وستتابع لجنة مكافحة الإرهاب تنمية هذا الوعي.

وأعتقد أن الجهد الجماعي سيؤتي ثماره، لأنه لا يمكن لبلد أن يمنع الإرهاب بمفرده. وهناك أنحاء من العالم لم تفكر أبدا في مكافحة الإرهاب في السابق، وهي الآن تتخذ إجراءات في هذا الشأن. ولقد تجلى ذلك في اجتماع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في بوتسوانا الأسبوع الماضي، وحضره خبيرنا الرئيسي في المساعدة الفنية، حيث تصدى المشاركون لقضايا مثل كيفية منع الإرهابيين والبضائع المرتبطة بالإرهاب في منطقة مفتوحة الحدود. وأشك إذا كان أعضاء الجماعة، قبل قيام لجنة مكافحة الإرهاب، سيتناولون على الإطلاق مسألة مكافحة الإرهاب إلى جانب جدول أعمالهم الإنمائي التقليدي. ولكن تطوير القدرات الحكومية على مكافحة الإرهاب جزء هام من التنمية. ولابد من تعميم سياسات مكافحة الإرهاب في البرامج الحكومية والبرامج الإنمائية.

إن الحكومات التي تعمل معا هي وحدها القادرة على تطوير القدرة العالمية على مكافحة الإرهاب. ولكن لابد من تنظيمها. ولقد احتاج الأمر أن يقع عمل إرهابي بشع على بعد أقل من خمسة أميال من هذا المبنى حتى يهتز المجتمع الدولي ويعتمد المعايير الملزمة قانونيا والشاملة للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ولكن يمكن للذكريات أن تخبو، وكذلك الأمر بالنسبة لنداء المسؤولية. ويمكن لمفعول هيئة مركزية محفزة أن يساهم بدرجة كبيرة في حفظ القانون والنظام الدوليين في هذا المجال الحيوي. وهذا ما آلت إليه لجنة مكافحة الإرهاب. وقد تصبح يوما ما شيئا أكبر من هذا: هيئة عالمية دائمة ومهنية من الخبراء، تعمل تحت مظلة مجلس الأمن ولكنها تتابع جميع السبل التي فتحها القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وحيث أتكلم مرة أخرى بصفتي رئيسا للجنة، لا يسعني أن أنهي بياني بدون الإشادة بمن شاركوا بشكل وثيق في عملنا طيلة الشهور الـ ١٨ الماضية. لقد أتى إلينا خبراء اللجنة بخبرتهم واحترافهم وحماسهم، واعتمدت اللجنة عليهم تماما. وأشكر الأمانة العامة على إدارة سيل عارم من الوثائق، وتوفير قاعات الاجتماعات والترجمة التحريرية والشفوية كلما كانت مطلوبة، وإشرافها على سير أعمال اللجنة بسلاسة. وأشكر نواب الرئيس الذين عملوا طيلة الشهور الـ ١٨ الماضية، السفراء غسبار مارتنس، ولافروف، وكونجول، وبالديبيسو، وأنتم سيدي الرئيس، على التوجيه الحكيم والتفاني الكبير. ويُنتظر مني أن أضيف أمرا آخر، وهو الفخر الذي أشعر به تجاه عمل فريقي في وفد المملكة

المتحدة – آنا كلونز، إيان ماكليود، جوليت غلبرت، جون ستيفن، سو بروتون– في توفير الطاقة والابتكار الفكريين والوظيفيين لملء الفراغ الذي كان قائما في العالم وفي المجلس في ٤ تشرين الأول/أكتوبر وتفانيهم في عمل المجلس واللجنة طيلة تلك الفترة. أشكرهم من أعماق قلبي.

لقد كان شرفا لي أن أترأس اللجنة خلال شهورها الـ ١٨ الأولى، وأشكر أعضاء مجلس الأمن على الثقة التي منحوني إياها. إن أمام السفير ارياس تحديا أكبر بكثير، حيث ستدخل اللجنة صلب عملها الهام. ولكنه يتمتع بكل الصفات المطلوبة للنجاح. وآمل أن نكون قد تركنا له أساسا متينا يواصل عليه العمل. ويمكنه أن يعول على الدعم الكامل لحكومة المملكة المتحدة ووفد المملكة المتحدة في الفترة القادمة.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر السير جيرمي غرينستوك على إحاطته الإعلامية الشاملة وعلى قيادته، التي أرست أساسا جيدا لأعمال اللجنة المقبلة.

لكي نتمكن من إدارة هذه الجلسة بأقصى درجة ممكنة من الكفاءة، أرجو ألا تتجاوز مدة البيانات سبع دقائق. وتعتزم الرئاسة الانتهاء من الجلسة الصباحية الساعة ١٣/١٠ كحد أقصى. وإذا اقتضت الحاجة، سنواصل العمل بعد الغذاء.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي سيدي أن أشارككم في التقدم بالشكر إلى السفير تراوري على توليه الرئاسة بمهارة أثناء شهر آذار/مارس، وأن أؤكد ثقتنا بكم ودعمنا لكم أثناء رئاستكم.

تظل ألمانيا ملتزمة على نحو تام بمكافحة الإرهاب وصون وتعزيز أوسع تحالف دولي ممكن ضد الإرهاب. وقد أكد الوزير فيشر مجدداً هذا الالتزام في بيانه المؤرخ ٢٠ كانون الثاني/يناير أمام المجلس.

إن شبكات الإرهابيين يجب تدميرها، ويجب ملاحقة مركبي الأعمال الإرهابية بكل الوسائل القانونية. وقد أثمرت جهودنا حتى الآن أولى ثمارها. فقبل ستة أسابيع، أصدرت محكمة جنائية ألمانية حكماً قاسياً بالسجن على مؤيد نشط للإرهاب الدولي. وفي الواقع، كان هذا الحكم الذي أصدرته محكمة في هامبورغ، أول إجراء جنائي ضد عضو في شبكة إرهاب ١١ أيلول/سبتمبر.

ونشيد بلجنة مكافحة الإرهاب للاهتمام المتزايد الذي تكرسه للتصدي لخطر حصول إرهابيين على أسلحة الدمار الشامل. والتعاون الوثيق مع جميع المؤسسات الدولية المعنية أمر حتمي في هذا السياق. وتوفر الصكوك الدولية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار أدوات مهمة لبلوغ هذه الغاية، ولذلك يجب تعزيزها.

وفي الوقت نفسه، نولي أهمية خاصة للحوار مع حضارات أخرى ولا سيما العالم الإسلامي، بهدف توسيع الفهم المشترك للأسباب التي تكمن وراء الإرهاب والتصدي لها.

ويجب أن يحترم كفاحنا المشترك القانون الوطني والدولي، وحقوق الإنسان، وميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن تعلو سيادة القانون دائماً.

إن تعزيز سيادة القانون والهياكل القضائية وهياكل إنفاذ القانون ذات الكفاءة على الصعيد العالمي هو واحد من الأهداف الرئيسية للجنة مكافحة الإرهاب. وما فتئت هذه اللجنة تشكل نقطة مرجعية في مكافحة الإرهاب.

وقد اضطلعت اللجنة بمهامها بتصميم وتفان وشفافية تحت القيادة القديرة لأول رئيس لها، السير جيرمي غرينستوك. ونود أن نشيد بالسير جيرمي على العمل الممتاز الذي أداه هو وفريقه المتفاني خلال آخر ١٨ شهراً.

واسمحوا لي أن أدلي بكلمة شخصية: لقد أظهر السفير غرينستوك أن السياسة لا تدفعها الأحداث فحسب، ولكن أيضاً الشخصية التي تمزج بين الرؤية والطاقة والإبداع والمهارة الحرفية. وسيظل اسمه مرتبطاً باللجنة. ولو كانت اللجنة عملاً فنياً، لكانت هناك علامة صغيرة في الركن تحمل توقيعه. ويمكن للأمم المتحدة أن تبني على ما حققه، ويمكنه أن يفخر بإنجازه. ولذلك، فقد نال إعجابنا واستحق امتناننا.

ونحن على ثقة بأن خلفه، السفير آرياس، سيواصل الحفاظ على الظهور الواضح للجنة بالتصدي الناجح للتحديات الواردة في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وسنؤيده تأييداً نشطاً في هذا المسعى.

وستواصل ألمانيا مساعدة دول ثالثة في وضع تدابير ملائمة لمكافحة الإرهاب ولتنسيق هذه المساعدة مع اللجنة. ولن ندخر جهداً لتعزيز وتنشيط التحالف الدولي ضد الإرهاب، داخل اللجنة وجميع الأجهزة الأخرى ذات الصلة في الأمم المتحدة.

وفي الختام، أود أن أؤكد أن هذا البيان يكمل البيان الذي ستدلي به فيما بعد الرئاسة اليونانية للاتحاد الأوروبي، وألمانيا تؤيده تمام التأييد.

السيد بالديس (شيلي) (تكلم بالاسبانية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أهنئكم سيدي، على ترؤس أعمالنا لهذا الشهر. وأود أيضاً أن أعرب عن إعجابنا بالطريقة الذكية والمفعمة بالحكمة التي أدار بها السفير تراوري عمل المجلس خلال شهر صعب على نحو خاص.

يرحب بلدي بالتقرير الذي رفعه إلى المجلس السفير جيرمي غرينستوك بشأن أول ١٨ شهرا من وجود لجنة مكافحة الإرهاب التي ترأسها خلال تلك الفترة بطريقة تتسم بقدر كبير من المهارة والمسؤولية. ونحن نرحب أيضا ببرنامج العمل الجديد الذي يشترك في تقديمه مع الرئيس الجديد للجنة بشأن الفترة السابعة البالغة ٩٠ يوماً.

ومع ذلك وقبل أن أشير إلى البرنامج وتطوره في المستقبل، أود أن أعرب عن شعور وفدي بالامتنان الذي نتشاطره جميعاً في المجلس، للسير جيرمي على أدائه المتميز. فقد عهد إليه بإدارة لجنة غير مسبوقة من حيث مدى ولايتها وسلطاتها. وقد واجه تحدياً يتمثل في تعبئة المجتمع الدولي بأسره لتحقيق غرض مشترك ألا وهو شن حملة عالمية ومنظمة لمكافحة الإرهاب. وكان ذلك عملاً هائلاً ودقيقاً ومفعما بالصعوبات. وتدين اللجنة اليوم للحماس والجدية والشفافية والاندفاع اللامتناهي الذي أضفاه السفير غرينستوك على هذه المهمة.

ونتمنى بكل إخلاص للسفير إنوسنسيو آرياس، ممثل إسبانيا، كل النجاح في المهمة التي يضطلع بها الآن. ويمكنه أن يعوّل على كامل دعم الوفد الشيلي له.

حتى الآن، تم بذل جهد كبير في تنفيذ القرارات التي اتخذها هذا المحفل. وقد أسهمت الدول الأعضاء في هذا الجهد مثلها في ذلك مثل منظمات إقليمية ودون إقليمية ودولية، والأمانة العامة، وبطبيعة الحال، اللجنة، كما ذكرت بالفعل، وفريقها من الخبراء المستقلين. ونحن نسير على الدرب الصحيح لتوسيع مجال العمل كي يغطي الجوانب التشغيلية للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، كما يرد في برنامج العمل الفصلي الجديد. وينبغي أيضاً أن نراعي المبادئ التوجيهية الواردة في الإعلان الوزاري المعتمد في القرار ١٤٥٦ (٢٠٠٣).

وفي السياق نفسه، نود أن نبرز ضرورة مواصلة التعاون مع الدول بغية تعزيز قدراتها على مكافحة الإرهاب. فالمساعدة التقنية والتوجيه التقني يؤديان أيضا دورا مهما من حيث مستوى التصدي الذي نتوقعه من تلك الدول.

وتشكل المذكرات التوجيهية والمعلومات بشأن مصادر المساعدة لمكافحة الإرهاب التي أعدتها اللجنة، والتي يمكن الرجوع إليها في موقع اللجنة على الشبكة، أداة قيِّمة جدا عن المعلومات الإلكترونية تساعد على تقديم العون.

وهناك جانب آخر يتعين أن نراعيه في تطوير عمل اللجنة مستقبلا، كما اقترحه بحق برنامج العمل الجديد، وهو تكثيف الاتصالات مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية في أعقاب الاجتماع الناجح الذي عقد بتاريخ ٦ آذار/مارس بين اللجنة ومجموعة من هذه المنظمات. وسيؤدي هذا إلى تحسين تدفق المعلومات حول عدة أمور منها أفضل الممارسات والقوانين والمعايير الدولية.

وأود أيضاً أن أعرب عن أفكاري حول أصل الأنشطة الإرهابية في مختلف المناطق. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى اجتماع المتابعة الذي ستعقده عما قريب منظمة الدول الأمريكية لممثلين عن منظمات إقليمية ودون إقليمية.

إن الاجتماع الذي عقده مؤخرا ممثل فريق الخبراء مع لجنة حقوق الإنسان والاجتماعات التي ستعقدها اللجنة مع الوكالات التقنية والمنظمات التي تتعلق أنشطتها بمراقبة استخدام المواد النووية والكيميائية والبيولوجية، أو غيرها من أنواع المواد الفتاكة، بغية تقييم طريقة تعزيز فعالية الأنشطة العالمية الرامية إلى مكافحة الإرهاب في تلك المجالات، تشير إلى الدينامية التي ننشد تحقيقها في حوارنا مع هذه المنظمات.

وحث البيان الوزاري الصادر في ٢٠ كانون الثاني/يناير الدول الأعضاء على التعاون في تسوية كل القضايا العالقة، بهدف أن يُعتمد بتوافق الآراء، مشروع شامل لمكافحة الإرهاب الدولي ومشروع اتفاقية لمكافحة الإرهاب النووي.

من المؤسف أن اللجنة الخاصة، التي اجتمعت مؤخرا في مقر الرئاسة لمتابعة هذه المفاوضات، لم تحرز تقدما كبيرا في عملها. ومع ذلك، نأمل أن يتواصل الجهد وألا يصاب العمل في المجال المعياري بالشلل.

أخيرا، أود أن أعيد ما قاله بلدي في هذا المجلس ومفاده أن مصير أي واحد من بلداننا في عالم يتسم بطابع العولمة هو مصير كل شعوب العالم. ولهذا السبب، فإن مكافحة الإرهاب ليست مسألة تخص الحكومات وحدها، وإنما يجب أن تشغل التزام مجتمعاتنا المدنية، ويجب أن تحصل في إطار من الشرعية واحترام القانون والمراعاة الكاملة لحقوق الإنسان.

وفي منطقتنا أمريكا اللاتينية، التي عاشت عقدين من إرهاب الدولة، تتفهم جيدا ضرورة المحافظة على صلاحية هذه المبادئ. وكل من يقرر مكافحة الإرهاب باستخدام الأساليب الإرهابية يشوه قضيته نفسها ويساهم في انتشار خطر الإرهاب. ونحن مهتمون بأن يكون هذا المبدأ مقبولا من الجميع.

كذلك، أؤكد مجددا، التزام شيلي التام، بوصفها عضوا في هذا المجلس، بجهود لجنة مكافحة الإرهاب وبجميع المبادرات التي قد تتخذها الأمم المتحدة من أجل القضاء على هذا الويل. وبصفتي رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، أقول مرة أخرى إننا نعتزم أن نشجع تعاونا أوثق مع لجنة مكافحة الإرهاب، ومع كل أعضاء هذه الهيئة ومع جميع أعضاء منظمتنا.

السيد وليمسون (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): سيدي، نحن أيضا نتطلع إلى شهر مثمر في ظل قيادتكم. ونشاطر الآخرين في شكر زميلنا ممثل غينيا على قيادته في رئاسة المجلس في آذار/مارس.

بعد ١٨ شهرا من إنشاء لجنة مكافحة الإرهاب، تشارك الولايات المتحدة الآخرين في الإشادة بعمل رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، السفير جيرمي غرينستوك، وهو

يسلّم الراية للسفير أرياس. وقد ساعدت رؤية السفير غرينستوك وقيادته الفعالة والملتزمة في وضع لجنة مكافحة الإرهاب في محور جهود المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب. وكانت رئاسته ناجحة بصورة متميزة. كذلك أغتنم هذه الفرصة كي أشكر وفد المملكة المتحدة على كل العمل الشاق والعمل الخلاّق الذي كان ضروريا لمواكبة ذلك السفير النشط، وترجمة رؤيته إلى واقع. وبصورة خاصة، أنوه بآنا كلونز، التي كانت بمثابة الساعد الأيمن الذي لا غنى عنه للسفير غرينستوك طيلة فترة رئاسته، وبمستشاره القانوني إيان مكليود. فقد قاما بعمل استثنائي، كما أنني أود أن أشارك في إزجاء الشكر لنائب رئيس لجنة مكافحة الإرهاب والخبراء اللجنة.

من سوء الطالع أن الإرهاب ما زال خطرا جليا وماثلا، وتهديدا جاريا للسلام والأمن الدوليين. وهو اعتداء عنيف لا بد من التصدي له. وفي العام الماضي، وقعت هجمات إرهابية رئيسية في بالي وكينيا. وفي مطلع هذا العام، وقع هجوم إرهابي على قنصلية الولايات المتحدة في كراتشي، أسفر عن مقتل حارسين باكستانيين. ومؤخرا وقع هجوم في الفلبين. ومن سوء الطالع، أن الهجمات الإرهابية ما زالت تتكرر في منطقة الشرق الأوسط وفي مناطق أخرى.

وليس من المقبول استهداف الهجمات العنيفة المتعمد للمدنيين الأبرياء. ولا بد أن يواصل مجلس الأمن الدولي عملنا في مكافحة الإرهاب. ويجب التصدي لهذا التهديد. وقد أسهمت الأمم المتحدة إسهاما قيِّما في وضع القواعد لمكافحة الإرهاب. وتقوم الأمم المتحدة بعمل هام من خلال لجنة ١٢٦٧ لوقف التدفق المالي للإرهابيين، وإجبارهم على الخروج من مخابئهم، وتقليل قدرات الإرهابيين على ارتكاب أعمالهم الشريرة. كما أن الأمم المتحدة في موقف متفرد للمساعدة في بناء قدرات المجتمع الدولي على مكافحة الإرهاب. ومن خلال لجنة مكافحة الإرهاب، في ظل قيادة السفير غرينستوك، بدأت الأمم المتحدة في تقديم هذا الإسهام الهام في مكافحة الإرهاب.

وكما قال الرئيس بوش، إن العالم يتهدده خطر وقوع أكثر أسلحة العالم تدميرا في أيدي أكثر وحوش العالم شرا: وهم إرهابيو العالم. إن مكافحة الإرهاب ووقف انتشار أسلحة التدمير الشامل أمران أساسيان لتحقيق عالم أكثر سلامة وأمنا.

ومهمة لجنة مكافحة الإرهاب هي زيادة قدرات كل الدول الأعضاء على التصدي للإرهاب. ويجب على كل الحكومات أن تتخذ خطوات فعالة لضمان ألا يكون هناك دعم، مباشر أو غير مباشر، للإرهابيين في أي مكان. وقد رأى رئيس اللجنة غرينستوك في وقت مبكر أنه لا يمكن للجنة مكافحة الإرهاب وحدها أن تنجز هذه المهمة. فهي تحتاج إلى المساعدة من الآخرين، وهؤلاء يشملون المتبرعين بالمساعدات في مختلف المجالات الموضوعية التي يغطيها القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، والمنظمات الدولية الإقليمية ودون الإقليمية، مما يعزز فاعلية الإجراءات التي تقوم بها الدول الأعضاء لمكافحة الإرهاب.

ولن يساعد الاجتماع الذي عُقد في ٦ آذار/مارس، وشاركت فيه أكثر من ٦٥ منظمة أخرى، في توطيد هذه العلاقات وزيادة أهمية مكافحة الإرهاب لدى هذه المنظمات فحسب، وإنما سيعزز أيضا الدور الأساسي الذي تضطلع به لجنة مكافحة الإرهاب في الجهد الدولي الرامي إلى زيادة القدرات.

ويسر الولايات المتحدة أن منظمة الدول الأمريكية وافقت على عقد مؤتمر للمتابعة في واشنطن للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ونحن نتطلع إلى تقديم الدعم لمنظمة الدول الأمريكية في هذه المبادرة.

وتركز لجنة مكافحة الإرهاب، في استعراضها لأكثر من ٣٠٠ تقرير قدمتها الدول الأعضاء حتى الآن، على تحديد الثغرات التشريعية في قدرات الدول على مكافحة الإرهاب، كما نعمل مع الدول ومقدمي المساعدة لضمان سد تلك الثغرات. وهذا النهج يعود بفوائد، ولكن لكي تكون مكافحة الإرهاب فعالة، وتظل موثوقا بها، لا بد أن يترجم هذا العمل إلى نتائج على الأرض.

وكما قال السفير غرينستوك في مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير، حان الوقت لكي تتحرك لجنة مكافحة الإرهاب إلى الأمام. وستركز اللجنة قريبا على ما إذا كانت الدول في الواقع تنفذ التدابير القانونية والسياسية اللازمة لمنع الإرهاب، حتى نتمكن من تسمية وفضح الدول التي لا تفي بالتزاماتها. إن الرصد الفعال للجهود الفعلية على الأرض للدول الأعضاء في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) أمر ضروري من أجل التنفيذ العالمي الكامل للقرار وللكفاءة المستمرة للجنة مكافحة الإرهاب. وتحظى لجنة مكافحة الإرهاب بولاية قوية لرصد التنفيذ، وينبغي أن يمنح هذا الجهد أولوية كبيرة.

وبينما تبدأ لجنة مكافحة الإرهاب التركيز على الفعالية، ستحتاج إلى أن تذهب أبعد من استعراض التقارير المكتوبة. فعلى سبيل المثال، سيتعين علينا أن نقرر ما إذا كانت مؤسسات الشرطة والاستخبارات والقضاء ومؤسسات الجمارك والهجرة في هذه الدول تعمل بفعالية. وتعتق الولايات المتحدة أنه لا بد للجنة مكافحة الإرهاب أن توسع مجموعة أدواتها من أجل إجراء استعراض موثوق به لهذه القضايا. فمثلا، ينبغي أن يوجه كل عضو في لجنة مكافحة الإرهاب بعثاته في ما وراء البحار إلى تحليل التقارير المكتوبة على ضوء واقع التنفيذ وأن يتشاطر هذا التحليل مع لجنة مكافحة الإرهاب وخبرائها.

وعلاوة على ذلك، ينبغي للجنة مكافحة الإرهاب أن تطلب من المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية أن تضطلع بهذه التقييمات، التي يمكن أن تكمل عمل لجنة مكافحة الإرهاب دون أن تكرره. وتعتبر المنظمات مثل البنك الدولي ومنظمة الطيران المدني الدولي في موقع يسمح لها بإجراء هذه التقييمات. وسيعتبر هذا النهج نتيجة مناسبة للاجتماع الخاص الذي عقدته لجنة مكافحة الإرهاب يوم ٦ آذار/مارس.

وبالإضافة إلى ذلك، نعتقد بأن القيام بنوع ما من الزيارات في الموقع قد يكون ضروريا للتأكد من الواقع على الأرض في بعض الحالات. ونحن نتطلع إلى مناقشة هذه الأفكار وغيرها من أجل تحسين فعالية لجنة مكافحة الإرهاب أثناء فترة رئاسة السفير أرياس.

ويجدر التنويه بالعمل الذي قامت به اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) برئاسة السفير فالديس القديرة. فهو أيضا يشكل جزءا رئيسيا من جهود مكافحة الإرهاب التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ويركز قرار مجلس الأمن ١٤٥٥ (٢٠٠٣) بحق على تحسين تنفيذ الدول الأعضاء لنظام الجزاءات المفروض على القاعدة والطالبان.

وتعتقد الولايات المتحدة اعتقادا جازما بأن توقعات الدول الأعضاء في مجال مكافحة الإرهاب ينبغي أن تكون عالية. وبوسعنا جميعا أن نعمل المزيد وينبغي لنا أن نعمل المزيد لمواجهة التحدي الذي يمثله الإرهابيون الذين لا يزالون يسعون إلى تدمير اللحمة ذاتها التي تربط بعضنا ببعض. ويتعين علينا أن نظل على الدوام متيقظين في جهودنا الرامية إلى وضع حد لوباء الإرهاب وحماية حريتنا. وتشجع الولايات المتحدة بقوة الدول الراغبة والقادرة ومنها حكومتي على عمل المزيد. وبوسع الولايات المتحدة أن تفعل أفضل

من ذلك. فنحن ما زلنا نتعلم كيفية التعامل مع الأخطار المستمرة التي تهددنا على حدودنا وفي سمائنا وعبر أرضنا.

ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة التزاما قويا بمساعدة الدول التي لا تمتلك القدرة لكنها تمتلك الرغبة في إحراز المزيد من النجاح في مجال مكافحة الإرهاب. وتعتبر زيادة المساعدات والقدرات عنصرا رئيسيا في هذا الجهد المشترك. وقد خطت لجنة مكافحة الإرهاب خطوات واسعة سوف تحتاج إلى متابعة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف على حد سواء.

وأخيرا، تؤكد الولايات المتحدة أنه يتعين تشجيع الدول غير الراغبة، مهما يكن السبب، بل وممارسة الضغوط الضرورية عليها لكي تفعل المزيد. وليس بوسعنا أن نسمح للدول غير الراغبة في أن تكون الحلقة الضعيفة التي تقوض الجهود المشتركة التي يبذلها المجتمع الدولي. ويجب على الدول أن تقبل تحمل التزاماتها تجاه العالم أجمع. وتتحمل كل دولة من الدول في نهاية المطاف مسؤولية خاصة عن مكافحة الإرهاب. ولا بد من مساءلة الذين يؤوون الإرهابيين ويدعمونهم. ويجب الكشف عنهم وتسميتهم بأسمائهم وفضحهم. ويجب أن تكون اليقظة المشتركة شعارنا. ونعتقد بأن زيادة التوقعات ستؤدي إلى زيادة المساءلة.

وبالرغم من التقدم الهام الذي أحرز، فإن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب لا تزال لم تكتمل. وستكون هناك حاجة إلى الاهتمام والالتزام المتبادلين في السنوات القادمة. وليس بوسعنا أن نصبح راضين عن أنفسنا، ولا يمكننا أن نتحمل تبعات الفشل في جهود مكافحة الإرهاب في الأجل الطويل. فهناك الكثير مما عليه الرهان، ليس بالنسبة لأمريكا فحسب، وإنما بالنسبة لنا جميعا.

وقبل أن أختتم كلامي، اسمحوا لي مرة أخرى أن أشكر السفير غرينستوك على كل ما بذله من جهود. ونحن على ثقة بأنه ترك الرئاسة في أيد أمينة، وإننا نتعهد بتقديم دعمنا الكامل إلى السفير أرياس ووفده أثناء الفترة القادمة.

السيد تراوري (غينيا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي سيدي أن أعرب مرة أخرى عن تهاني وفدي بمناسبة توليكم رئاسة المجلس خلال شهر نيسان/أبريل وأؤكد لكم تعاوننا الكامل.

وقد سبق لي أن قلت إني أعلم أن التركة التي تركت لكم تولّيها مسؤولية ثقيلة. وبالفعل، الحرب مستمرة في العراق. ولما يسترد المجلس عافيته من الخلافات التي ثارت قبل الحرب. ولكنني ما زلت مقتنعا بأن الرئاسة المكسيكية، بفضل خبرتكم الثرية وكفاءتكم الشخصية، ستتمكن من إرشادنا خلال هذه الفترة العصيبة لما فيه خير وحدة المجلس وفعاليته.

وأود أن أشكركم والوفود الأخرى هنا، لما أبديتموه من امتنان لغينيا أثناء رئاستها في شهر آذار/مارس ٢٠٠٣.

كما أود أن أشكر السير جيرمي غرينستوك على العرض الذي قدمه، والذي زاد من معرفتنا بالعمل الذي تقوم به لجنة مكافحة الإرهاب

وليس هناك من شك مطلقا في أن الإرهاب الذي يعتبر من شرور زماننا، يتعارض وأخلاق منظمتنا. وقد أثبت اتخاذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) والقرار ١٤٥٦ (٢٠٠٣)، وقيام مجلس الأمن، في جملة أمور، بإنشاء لجنة مكافحة الإرهاب، أثبت مرة أخرى تصميمنا على مكافحة هذا الشر بكل قوة. ويرحب وفدي بالإجراءات التي اتخذتها اللجنة لتنفيذ هذه القرارات بصورة فعالة.

ويعتبر وضع قواعد السلوك المتعلقة بعمل اللجنة، وتوفير المبادئ التوجيهية اللازمة للدول الأعضاء لوضع

تقاريرها الوطنية، ونشر قوائم الاتصالات، وتنسيق مسألة المساعدة وإنشاء موقع على شبكة الإنترنت عن هذه المسألة، دليلا واضحا على رغبة اللجنة والدول الأعضاء في التعاون بشأن هذه المسألة.

ونود هنا أن نؤكد من جديد لرئيس اللجنة ولأعضائها، بالإضافة إلى موظفي الدعم، تقديرنا لحجم وجودة العمل الذي تم إنجازه خلال فترة السنة ونصف السنة الماضية بفضل الجهود الجبارة التي بذلوها.

وقد أعجب وفدي بصفة خاصة بما أبداه السير جيرمي غرينستوك من إخلاص شخصي فضلا عن الشفافية التي واصل بها إطلاع الدول الأعضاء والمؤسسات على الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة. ويشهد هذا على تصميمه على التعاون مع جميع الأطراف لإنجاز الولاية التي عهد بها إليه.

وما من شك لدينا في أن الروح التي نفخها في اللجنة ستستمر في توجيهها. وتعتبر الكفاءات المهنية التي يتمتع بها زميلنا السفير أرياس ضمانا لذلك. ونحن نرجو له كل النجاح في مسؤولياته الجديدة كرئيس للجنة ونؤكد له تعاوننا الكامل.

وليس بوسع وفدي أن يبالغ في تأكيد نقطة مفادها أن حملة مكافحة الإرهاب تمثل مسعى طويل الأجل. ولا يزال نجاح أي عمل يرمي إلى مكافحة الإرهاب يعتمد على تضامن أعضاء المجتمع الدولي. وهذا هو سبب تقديرنا لتعزيز الاتصالات بين اللجنة والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية من أجل تحسين قدراتها فضلا عن قدرات الدول المهتمة بمكافحة الإرهاب بصورة جماعية.

ونحن نحيط علما مع الارتياح بالاجتماع الذي عقد في ٦ آذار/مارس ٢٠٠٣ مع هذه المنظمات ونشجع اللجنة على متابعة الجهود اللازمة لمتابعة ذلك الاجتماع.

ونحث جميع الدول على تحمل مسؤولياتها عن تنفيذ القرار ١٣٧٣ (١٩٩١). وعلاوة على ذلك، نأمل بأن يولي المجتمع الدولي اهتماما خاصا لمسألة تقديم المساعدة لإتاحة الفرصة لجميع العناصر الفاعلة لتحمل المسؤوليات التي تقع على عاتق كل منها من أجل التنفيذ الفعال لمختلف القرارات.

ويرحب وفدي بتوسيع ولاية اللجنة ويحثها على مواصلة عملها مع مراعاة الشفافية وأن تركز اهتمامها على الدروس المستفادة من الأشهر الـ ١٨ على مضت على وجودها وذلك بغية الحصول على نتائج أفضل. وهو يؤيد برنامج عمل اللجنة للفترة السابعة.

وأخيرا، فإن بلدي الذي ما برح يدين الإرهاب بقوة والذي اتخذ تدابير محددة وفعالة للقضاء عليه، سيواصل الإسهام في هذا المسعى المشترك.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل غينيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أنتهز هذه المناسبة لأعرب عن تهاني باكستان للمكسيك ولكم سيدي ووفدكم بمناسبة توليكم رئاسة المجلس في هذه اللحظة الحرجة في الشؤون العالمية.وستكون مهمتكم شاقة، ولكن ليس لدينا أدنى شك في أنكم ستكونون أهلاً للآمال الرفيعة التي اعتدنا جميعاً أن نعقدها عليكم. وأود أيضاً أن تبلغوا تقديرنا العظيم لأخينا السفير مامادي تراوري ممثل غينيا لاضطلاعه الممتاز بمسؤولياته في فترة من الفترات الحاسمة في تاريخ الأمم المتحدة.

وننضم اليوم إلى الآخرين في الإعراب عن تقديرنا الحار للدور الذي تؤديه لجنة مكافحة الإرهاب، وبخاصة للسير جيرمي غرينستوك، الممثل الدائم للمملكة المتحدة، وذلك لإسهاماته البارزة والرائدة في هذا السياق. ولدينا ثقة

في أن ممثل إسبانيا السفير أرياس سيتمكن من سد الفراغ الكبير الذي يخلفه السير جيرمي وراءه.

وقد واجهت البشرية طوال تاريخها ظاهرة الإرهاب في صورة أو أخرى، غير أن خطر الإرهاب لم يبلغ في أي وقت مضى ما بلغه اليوم من ضخامة الإمكانيات وعالمية النطاق. وقد ضخّمت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، سواء في الواقع أو في التصور، خطر الإرهاب الذي يتهدد العالم. فلا يمكن لأحد أن يقلل من شأن الخطر الذي يمثله استخدام الإرهابيين لأسلحة الدمار الشامل أو غيرها من وسائل الدمار الشامل الحديثة أو تهديدهم باستخدامها. وهذا في واقع الأمر تحدٍ لا يضاهيه تحدٍ آخر في كل العصور.

وقد عانت باكستان عقوداً من الإرهاب القادم من مصادر مختلفة، داخلية وخارجية. بيد أن هذا التحدي لم يكن له من أثر سوى تقوية إصرارنا على مكافحة الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره. وتعتز باكستان بالدور الذي تؤديه بوصفها الخط الأمامي في الحرب على الإرهاب منذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وما زلنا نعترض طريق الإرهابيين على حدودنا مع أفغانستان. ولم تكن إنجازاتنا المتمثلة في القبض على ما يزيد عن ٥٠٠ من الإرهابيين المشتبه فيهم، ومنهم بعض أعضاء الكوادر العليا في القاعدة بالأمر اليسير. وندين بها إلى حد كبير للجهود البطولية التي يبذلها مسؤولونا العسكريون والقائمون على إنفاذ القوانين، والكثيرون منهم دفعوا حياتهم ثمناً لهذا الجهد. ونعرب عن امتناننا أيضاً للمساعدة والتعاون الدوليين اللذين جعلا في مقدورنا إلقاء القبض على بعض المشتبه فيهم الرئيسيين.

وقد أولت باكستان عناية كبيرة لتقرير السفير غرينستوك عن أعمال لجنة مكافحة الإرهاب منذ إنشائها قبل ١٨ شهراً. كما استعرضنا برنامج العمل لفترة الـ ٩٠ يوماً السابعة، ولاحظنا زيادة الاهتمام الذي تكرسه اللجنة لمساعدة الدول الأعضاء بطريقة عملية على تلقي المساعدة التقنية لتعزيز قدرتها في مجال مكافحة الإرهاب. وأود أن أشدد على أن المهم هو أن تتخذ البلدان الإجراءات لمكافحة الإرهاب وأن يجري تزويدها بالموارد والقدرة اللازمة لذلك. ولا يجب أن نتوه في الإجراءات والعمليات ومتطلبات الإبلاغ، التي يجب أن تكون مكانتها ثانوية بالنسبة للعمل الفعلي الذي تضطلع به الدول على أرض الواقع. وقد أسهمت اللجنة بالتركيز على بناء قدرة الدول على تتبع أهداف محاربة الإرهاب. وقد كان الإسهام المتميّز للسير جيرمي غرينستوك وفريقه القدير رائعاً في هذا الصدد.

وأود اليوم أن ألقي نظرة موجزة على المستقبل. ونرى أن تسعى الأمم المتحدة برؤية استراتيجية واضحة وضمن نطاق شامل لتحقيق أهدافها في مكافحة الإرهاب. ويمكن أن تعين مناقشات مجلس الأمن اليوم على نشوء كل من هذين الأمرين. ويرد إطار مفيد لعمل الأمم المتحدة في الاستراتيجية الثلاثية التي اقترحها في العام الماضي الفريق العامل للسياسة العامة المعني بموضوع الأمم المتحدة والإرهاب التابع للأمين العام. وتتألف هذه الاستراتيجية مما يلي: أولاً، إثناء الجماعات الساخطة عن اعتناق الإرهاب، وثانياً، حرمان الجماعات أو الأفراد من الوسائل اللازمة لارتكاب أعمال الإرهاب، وثالثاً، الحفاظ على قاعدة عريضة من التعاون الدولي في الصراع ضد الإرهاب. كما أن من الضروري لنا أن نركز على كل من التدابير التنفيذية والآليات الهيكلية المطلوبة للنجاح في الحملة على الإرهاب.

وقد سار عملنا في مجال مكافحة الإرهاب متسماً بالوضوح الأخلاقي وبالرغم مما شابه من غموض قانوني. فالافتقار إلى تعريف متفق عليه للإرهاب يمثل عائقاً واضحاً أمام كل من التدابير العملية والهيكلية الضرورية لمكافحة الإرهاب على السواء. وبصفة خاصة، يجب ألا نسمح في

الحملة على الإرهاب بأي انحسار في المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما المبدآن المتعلقان بالتساوي في الحقوق وتقرير الشعوب لمصيرها. كما أننا لا ينبغي أن نستثني من نطاق الإرهاب ظاهرة إرهاب الدولة، وهو في كثير من الأحيان أسوأ أشكال الإرهاب من حيث درجة ما يوقعه بالأبرياء من المعاناة والدمار. وفي هذا السياق، نرى من المحتم على مجلس الأمن أن يصر على إيجاد حلول سلمية للمنازعات والصراعات القائمة بين الدول.

وقد قال الفيلسوف نيتشة ذات مرة إنه ''ينبغي لمن يصارع الوحوش أن يتأكد من أنه لا يتحول إلى وحش في خلال هذه العملية''. لذلك نرى واجباً على اللجنة في الحملة على الإرهاب أن تكرس مزيداً من الاهتمام لضرورة كفالة الحماية لحقوق الإنسان واحترام القانون الإنساني الدولي. ويمكن للجنة على سبيل المثال أن تنشئ فريقاً عاملاً غير رسمي يضم مشاركين من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وأعضاء لجنة حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية المعنية، وذلك كوسيلة مفيدة لتحديد بواعث القلق والحلول الممكنة في هذا السياق.

وعلى المدى البعيد، يلزم التصدي للأسباب الكامنة، أي العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تسهم في أقرب المسببات للإرهاب. فوجود الفقر، بطبيعة الحال لا يؤدي مباشرة إلى الإرهاب، ولكن الفقر يُضعف الدول والمجتمعات، ويوجِد أمارات الإحباط واليأس وهي مرتع خصب لتكاثر المعتقدات المتطرفة والنزعة إلى العنف.

وتشير الفقرة السادسة من ديباجة القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) إلى الأعمال الإرهابية بدافع من ''التعصب أو التطرف''. وقد اتخذت باكستان إجراء قانونيا وسياسيا ضد الجماعات المتطرفة في مجتمعنا بغرض مكافحة التطرف ومظاهر الإرهاب. لكننا نلاحظ أيضا البيانات التي تفيد أن الحرب ضد الإرهاب ليست حربا ضد الإسلام، ونرحب بها. وهذا التأكيد يجب أن يغطي مصداقية أكبر على المستويين السياسي والعملي.

وهناك ثلاثة جوانب على الأقل من الضروري تناولها. أولا، نحن بحاجة إلى قيام تفاهم متبادل أكبر فيما بين الديانات والثقافات. وقد تقدمت باكستان باقتراح في الجمعية العامة لبلوغ هذه الغاية، ونأمل أن يسهم ذلك في هذا الجانب.

وثانيا، يجب علينا ألا نركز على التطرف الإسلامي فحسب، وإنما أيضا على أشكال التطرف الديني والأيديولوجي الأخرى التي تظهر في مختلف أجزاء العالم. واليوم، أود أن أسترعي الانتباه إلى الإرهاب الذي تنشره بعض الأطراف السياسية وغير السياسية المتطرفة المسؤولة عن القتل الوحشي لآلاف المسلمين – آلاف النساء والأطفال – في مناطق متاخمة لأراضي باكستان. فهذه الجماعات تنشط حاليا في جمع الأموال عن طريق ما يسمى تبرعات خيرية في بلدان أكثر غنى، بما فيها هذا البلد. ونحن نخشى أن يستخدم المال هذا في أعمال التطرف والإرهاب. ويجب علينا أن نحاول إيجاد السبل لوقف ذلك.

وثالثا، ينبغي ألا يسمح للتركيز حتى الآن على الإرهاب الذي يولده متطرفون في العالم الإسلامي بأن يقمع الحقوق والتطلعات المشروعة للشعوب المسلمة والأمم المسلمة في مختلف أنحاء العالم. ومن الواضح أن هذا هو الحال في سياق التطلعات المشروعة لشعوب فلسطين وجامو وكشمير لممارسة حقها في تقرير المصير، وفقا لما تقضي به قرارات مجلس الأمن. ومن غير المقبول أن تستخدم الحكومة في نيودلهي شعار مكافحة الإرهاب كأنسب عصا تشرب بها الموجة المتنامية للكفاح الكشميري من أجل الحرية.

قال الأمين العام في بيانه المؤرخ ٢٠ كانون الثاني/يناير في الجلسة التي عقدها مجلس الأمن على المستوى الوزاري بشأن مكافحة الإرهاب:

”ونرى حالات كثيرة جدا حيث تستخدم دول تعيش حالة توتر مع جيرانها مكافحة الإرهاب بصورة انتهازية للتهديد باتخاذ إجراءات عسكرية جديدة بشأن نزاعات مستمرة لفترات طويلة أو تبرير هذه الإجراءات.“ (S/PV.4688، الصفحة ٣)

لقد شهد العام الماضي ظاهرة تمثلت في حادث إرهابي لا تزال تستخدمه دولة لتبرير تعبئة عسكرية على نطاق واسع والتهديد بالقوة. وكادت المواجهة العسكرية المترتبة على ذلك تؤدي إلى حرب كبرى بين دولتين تحوزان أسلحة نووية. ومن الضروري وضع بعض الآليات لضمان منع الحوادث الإرهابية والادعاءات التي لا أساس لها من أن تصبح ذريعة للحرب لاستخدام القوة أو التهديد باستخدامها، مما يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة. وإحدى آليات الضمانات يمكن أن تكون إنه، عن طريق قرار لمجلس الأمن، يجب أن يُجرى تحقيق محايد في أي ادعاء تتقدم به دولة ضد الأخرى بأن هذه الأخيرة كانت مسؤولة عن عمل أو حادث إرهابي، ربما عن طريق بعثة لتقصي الحقائق تابعة للأمم المتحدة أو أية آلية أخرى تابعة لها. وينبغي ألا يسمح للدول بأن تتصرف كقاض وهيئة محلفين ومنفِّذ أحكام أو أن تستخدم ادعاءات بالإرهاب لأغراض الأعمال الدعائية أو لما هو أسوأ من ذلك، أي التهديد باستعمال القوة أو للأسوأ على الإطلاق وهو استخدام القوة.

السيد دلا سابليير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بما أن هذه المناسبة هي الأولى التي يُعطى فيها وفد بلدي الكلمة في المجلس هذا الشهر، أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم الرئاسة. ويسرنا أن نراكم تترأسون أعمالنا؛ ونحن واثقون بأننا في أيد أمينة.

وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر السفير تراوري على الشفافية، والمهارة ورباطة الجأش التي أدار بها أعمالنا خلال شهر لم يكن سهلا.

ويود وفد بلدي أن يعرب عن تأييده مقدما للبيان الذي من المقرر أن يدلي به فيما بعد الممثل الدائم لليونان بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أتناول بعض النقاط الإضافية بصفتي الوطنية.

لقد أنجزت لجنة مكافحة الإرهاب في الأشهر الثمانية عشر من وجودها عملا بارزا، اعترف به الجميع بحق، وذلك في رصدها، وفقا لولايتها، تنفيذ جميع الدول الأعضاء في المنظمة للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وهذا السجل الإيجابي بشكل عام يعزى بدرجة كبيرة إلى طاقة ودينامية رئيسها، السفير جيرمي غرينستوك. وأود، شأني شأن متكلمين سابقين، أن أعرب له ولسائر أعضاء وفده عن التحية التي يستحقونها. ولا يساورني شك في أن قوة الدفع التي أعطاها بفعالية كبيرة إلى عمل لجنة مكافحة الإرهاب ستكون ذات قيمة كبيرة لسلفه، زميلنا الاسباني السفير إينوسينسيو أرياس، الذي يسرنا جدا أن نراه يتولى قيادة تلك اللجنة.

اعترف مجلس الأمن بحق وأيّد بنشاط، في مناسبات عديدة، بما فيها اجتماعه على المستوى الوزاري بتاريخ ٢٠ كانون الثاني/يناير، العمل الهام الذي تقوم به لجنة مكافحة الإرهاب، بالمساعدة القيِّمة التي يقدمها خبراؤها المستقلون، لضمان تنفيذ كل الأطراف المعنية للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ومكافحة الإرهاب، بسبب طابعها العالمي المتعدد الوجوه، تتطلب دعم الجميع وعملهم الحازم. إن هذا الوبال

الحقيقي تهديد عالمي لا ينجو منه بلد، أيا كان موقعه الجغرافي أو مستوى تنميته.

ولذلك يرحب بلدي بالعدد المثير للإعجاب، والذي لم يسبق له مثيل في منظمتنا، من التقارير الوطنية المقدمة حتى الآن إلى لجنة مكافحة الإرهاب. ومع ذلك، كما أشار المجلس من قبل في القرار ١٤٥٦ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، يجب على كل الدول أن تقدم تقاريرها الوطنية إلى اللجنة، عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) ووفقا للجدول الزمني المحدد فيه. وفي هذا الصدد، وإذا ما دعت الحاجة، يمكن لخبراء اللجنة أن يقدموا المشورة والمساعدة المفيدتين للدول القليلة التي لم تقدم تقريرا بعد.

غير أن هذه المشاركة العالمية في مكافحة الإرهاب، لن تصبح ممكنة ولا فعالة ما لم تتمكن الدول التي تلقى صعوبات في التنفيذ الكامل للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) من الاستفادة من المساعدة المالية والتقنية الدولية التي تحتاج إليها حقا. وقد وضعت لجنة مكافحة الإرهاب بعض الصكوك المفيدة جدا، مثل دليل المعلومات المتعلقة بمكافحة الإرهاب ومصادر المساعدة و، مؤخرا، مصفوفة طلبات المساعدة، لتيسير تكوين فهم أفضل والإسهام في تكوين هذا الفهم للاحتياجات المعلنة في هذا الصدد والاستجابات التي قدمتها الدول والمنظمات الإقليمية أو الدولية لطلبات المساعدة التي تم تلقيها. ولكن يتعين علينا النظر بجدية في تحديد الأولويات بين طلبات المساعدة التقنية إذا كنا نرغب في جعل تلك المساعدة مفيدة بأكبر قدر ممكن فيما يتصل بالأهداف المعلنة. ومما يشجعنا أن اللجنة شرعت في هذه العملية.

وسيكون من المفيد بوجه خاص في هذا الصدد للجنة مكافحة الإرهاب، في ضوء كل التقارير الوطنية المقدمة إليها، أن تكون أكثر قدرة على تحديد المصاعب ذات الطابع العام التي تواجهها في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) تنفيذا فعالا. وذلك من شأنه تمكين المجلس، في جملة أمور، من اتخاذ التدابير اللازمة، بطريقة تتسم بالإلمام التام بالمعلومات، لعلاج المشاكل التي تنشأ.

أخيرا، أود أن أشير إلى أن وزير خارجية فرنسا، السيد دومينيك دي فيلبان، اقترح في البيان الذي أدلى به إلى المجلس في كانون الثاني/يناير، أنه ينبغي إيلاء الاعتبار لأن يُنشأ، تحت رعاية الأمم المتحدة، صندوق للتعاون والمساعدة يهدف، في تعاون وثيق مع المؤسسات المالية الدولية، إلى تعزيز الترتيبات الوطنية لمكافحة الإرهاب، ولاسيما في بلدان الجنوب. وينبغي متابعة النظر في هذا الاقتراح في الأسابيع المقبلة في الهيئات الملائمة من منظمتنا.

وعلاوة على ذلك، ترحب فرنسا بالتعاون الحيوي الذي انخرطت فيه لجنة مكافحة الإرهاب مع المنظمات الإقليمية والدولية ذات الكفاءة في مجال مكافحة الإرهاب والتي وضعت برامج عمل في ذلك الميدان. وكان الاجتماع المعقود في ٦ آذار/مارس بين لجنة مكافحة الإرهاب وممثلي تلك المنظمات مفيدا بوجه خاص في ذلك الشأن. وإضافة إلى زيادة وعي الجهات الفاعلة المعنية بضرورة تطوير تبادل المعلومات بأكمل وجه ممكن، ساعد الاجتماع على إبراز أهمية الدور الذي يمكن ويجب أن تضطلع به تلك المنظمات إزاء دولها الأعضاء بغية تعزيز العمل الفردي والجماعي لمكافحة الخطر الإرهابي وتيسير ذلك العمل. وعلاوة على ذلك، تتوق فرنسا، في سياق رئاستها لمجموعة الثمانية، إلى تعزيز المساعدة التقنية في مجال مكافحة الإرهاب، دعما للجنة مكافحة الإرهاب.

ومهما يكن العمل الذي أنجزته لجنة مكافحة الإرهاب حتى الآن جديرا بالثناء، يجب مع ذلك تعزيزه من حيث النوع. ومن المهم على نحو خاص أن تضمن اللجنة – بدرجة أكبر مما فعلت حتى الآن، لأسباب مفهومة تماما –

التعبير الملموس عن مختلف التدابير التشريعية والإدارية المعلنة أو المتخذة من الدول لتنفيذ أحكام القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) تنفيذا كاملا، واعتماد تلك التدابير عمليا.

ومما يسعدنا أن نلاحظ استعداد اللجنة لانتهاج هذا السبيل، كما يدل على ذلك برنامج عملها لربع السنة هذا. وسيكون تعاون المنظمات الإقليمية أو الدولية بشأن هذا الموضوع أساسيا من عدة وجوه. بل ينبغي للمنظمات التي تقوم فعلا بتقييم تنفيذ دولها الأعضاء للممارسات الجيدة والقواعد أو المعايير التي وضعتها في مختلف مجالات مكافحة الإرهاب أن تكون مستعدة لتبادل المعلومات بشأن هذا الموضوع مع لجنة مكافحة الإرهاب.

السيد أرياس (اسبانيا) (تكلم بالاسبانية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن. وأتمنى لكم كل النجاح. وإنني على يقين من أن ذكاءكم ونزاهتكم وبصيرتكم النافذة أمور ستساعدنا كلنا كثيرا.

ونود أيضا أن نهنئ غينيا على رئاستها في الشهر الماضي. لقد اضطلعت الرئاسة الغينية بعمل ممتاز في فترة تاريخية صعبة ومرهقة، أظهرت خلالها مرونة ومعرفة بالعمل كبيرتين.

وأود أن أعرب عن شكري لبعثة المملكة المتحدة، وبوجه خاص للسفير غرينستوك والسكرتيرة الأولى آنا كلونيس، على عملهما الجهيد والرائع خلال الشهور الثمانية عشر الأولى من وجود لجنة مكافحة الإرهاب. وقد تعززت اللجنة بوصفها الأداة الرئيسية للتعاون الدولي لمكافحة الإرهاب. ويعزى هذا بدرجة كبيرة إلى ثروة الخصائص المهنية التي تجعل السفير غرينستوك شخصية دبلوماسية لا بديل لها. وسأبذل قصارى جهدي لأحذو حذوه، مهما كان جهدي متواضعا.

إن الإرهاب يهدد كل الدول ومن ثم ينبغي أن يواجه في تضافر. وبما أنه يتجاوز الحدود بسهولة، فإن التعاون الدولي أمر بالغ الأهمية. ورئاسة لجنة مكافحة الإرهاب، التي تتولاها إسبانيا الآن، مسؤولية كبيرة يحس بها وفدي تماما. وكما يدرك جميع الموجودين هنا، نحن عانينا من أعمال إرهابية فظيعة خلال عدة عقود، وعانينا، للأسف، بصورة مباشرة من الآثار المروعة لذلك البلاء. ولذلك نحن ملتزمون التزاما راسخا بمواجهته بعزم ثابت، وتلك مهمة تمثل اللجنة فيها أداة أساسية.

لقد تلقينا تراثا هاما من العمل المتقن، كانت فيه المثابرة والمهارات المهنية التي يتحلى بها الخبراء المعينون للجنة وخدمات الأمانة العامة التي تقدمها للمجلس أيضا أمورا أساسية. وفي ذلك الصدد، أعرب لهم عن امتناننا وأؤكد لهم اعتزامنا أن نواصل التعاون الوثيق معهم.

لقد أعلن السفير غرينستوك عن حق أن اللجنة تدخل مرحلة جديدة في عملها، متميزة تماما من الناحية النوعية عن المراحل السابقة. فقد انصب اهتمامنا حتى الآن على التعرف على وجود التشريع الوطني، ومن الآن فصاعدا، سينصب اهتمامنا على تنفيذ ذلك التشريع وفعاليته. وقد ظلت اللجنة تعمل على أساس ثلاثة معايير ينبغي أن تستمر في الاسترشاد بها: مبادئ التعاون، والشفافية والمعاملة المتساوية. وسيكون التعاون بين اللجنة والمنظمات الدولية والدول ذا أهمية متزايدة. وهذا أمر ذو أهمية كبيرة، والرئاسة الإسبانية تدركه على هذا النحو. والدليل على ذلك، كما قال السير غرينستوك، هو ذلك الاجتماع المرتقب مع ممثلي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ومنظمة الجمارك العالمية. وينبغي ألا نغفل الدور الهام الذي تقوم به لجنة مكافحة الإرهاب باعتبارها محفزا ووسيطا بين الدول التي تحتاج إلى المساعدة والدول التي تستطيع أن تقدم هذه المساعدة.

إن شفافية لجنة مكافحة الإرهاب قد مكنتها من أن تكون أداة هامة في الكفاح ضد الإرهاب. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يتم تطوير موقع اللجنة على شبكة الإنترنت وتعزيزه وتحديثه باستمرار حتى يمكن تحقيق وصول سهل وسريع ومفيد لكل الدول والمنظمات الدولية إلى هذا الموقع.

أخيرا، لابد أن تستمر المساواة في المعاملة، بما يمكن اللجنة من أن تكون أداة عالمية بحق تعمل مع كل الدول وتساعد كل الدول، وهو ما يحقق لها الثراء المتبادل من خلال تبادل الخبرات بما يؤدي إلى تحسين آليات مكافحة الإرهاب، في جملة أمور.

ختاما، أناشد مجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء مواصلة العمل معا، وفقا للميثاق، من أجل صون السلم والأمن الدوليين في وجه التهديد العالمي الذي يمثله الإرهاب. وأود، بالطبع، أن أعرب عن خالص امتناني لأعضاء المجلس على الثقة التي منحوني إياها بانتخابي لرئاسة مهمة بهذه الأهمية والإلحاح والحيوية والنطاق العالمي. وأرجو أن أكون على مستوى هذه المهمة.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): في البداية، أود أن أهنئ المكسيك على توليها رئاسة مجلس الأمن خلال شهر نيسان/أبريل. ووفد الصين سيدعم الرئاسة دعما كاملا في عملها. وإننا على ثقة كاملة من أنه تحت قيادتكم، سيدي الرئيس، سيتصدى مجلس الأمن لكل التحديات التي يواجهها بنجاح. كما أن وفد الصين ممتن للسفير تراوري وسائر أعضاء وفد غينيا، الذين قاموا بعمل فذ في ظل ظروف تاريخية شديدة الصعوبة.

وأود أن أشكركم أيضا، سيدي الرئيس، على ترؤس هذه الجلسة العلنية. وكذلك، أشكر السير جيرمي غرينستوك، رئيس لجنة مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب، على البيان الذي أدلى به حول عمل اللجنة.

وخلال الـ ١٨ شهرا التي انقضت منذ إنشائها، عملت هذه اللجنة على تعزيز تنفيذ الدول للقرار ١٣٧٣(٢٠٠١). وفي الوقت الحاضر، إما أن البلدان قد سنت تشريعات لمكافحة الإرهاب وأنشأت آليات لمكافحته، أو أنها بصدد القيام بذلك. ويتفق الجميع على أن تقدما ملحوظا قد تحقق في هذا الشأن. وفي ٦ آذار/مارس، عقدت اللجنة بنجاح اجتماعا خاصا مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية. وتبادل المشاركون في ذلك الاجتماع الآراء بشأن كيفية زيادة تقوية التعاون الدولي لمنع الإرهاب ومكافحته. ويمثل ذلك الاجتماع محاولة مفيدة نحو إقامة شبكة عالمية لمكافحة الإرهاب.

ونحن ندعم برنامج العمل السابع، ومدته تسعون يوما، الذي اعتمدته اللجنة (S/2003/387، المرفق). وأود أن أغتنم هذه الفرصة لإبداء ملاحظتين بشأن المرحلة التالية من عمل اللجنة. أولا، ينبغي زيادة تعزيز العمل من أجل توفير المساعدة في مجال مكافحة الإرهاب. كما ينبغي أن تتخذ تدابير عملية وناجعة لمساعدة البلدان النامية في بناء قدراتها لمكافحة الإرهاب لكي تتمكن من تنفيذ القرار ١٣٧٣(٢٠٠١) بصورة أفضل. وفي هذا الصدد، ينبغي للجنة أن تحث البلدان المتقدمة النمو على أن تزيد من مساعداتها للبلدان النامية في مجال مكافحة الإرهاب.

ثانيا، وكما فوض القرار ١٣٧٣(٢٠٠١)، ينبغي للجنة مكافحة الإرهاب أن تواصل رصد تنفيذ الدول لذلك القرار. ونؤيد ما ذهب إليه السير جيرمي غرينستوك في بيانه بأن على اللجنة أن تمضي قدما بحساسية وحزم في مجالي الرصد والتنفيذ. ويمكن للجنة أن تقدم مقترحات بشأن الكيفية التي يمكن بها للبلدان أن تواصل تنفيذ القرار ١٣٧٣(٢٠٠١). وينبغي أن تكون تلك المقترحات عملية وفعالة، وأن يُتَّبَع نهج التفصيل وفق احتياجات معينة.

وتشير خطة العمل لمتابعة الاجتماع الخاص للجنة مكافحة الإرهاب إلى اتجاه نيتها إلى استكشاف السبل والوسائل لتخفيف عبء الإبلاغ عن البلدان. وهذا شاغل مشترك لسائر البلدان. ونأمل أن تعكف اللجنة وخبراؤها على دراسة هذا الموضوع.

أود التنويه إلى الجهود الدؤوبة التي بذلها السير جيرمي غرينستوك، باعتباره أول رئيس للجنة، من أجل مكافحة الإرهاب الدولي والتشجيع على مكافحته. وتحت قيادته، حققت اللجنة نتائج هامة كانت موضع ثناء من جانب الدول الأعضاء. ويقدر وفد الصين تقديرا عاليا أيضا الإسهامات التي قدمها نواب الرئيس وأفرقة الدعم للرئيس ونواب الرئيس.

وسيتولى السفير آرياس رئاسة لجنة مكافحة الإرهاب خلفا للسير غرينستوك. ووفد الصين سيدعمه دعما كاملا في عمله، ونحن على اقتناع بأنه تحت قيادة السفير آرياس، ستواصل اللجنة إحراز مزيد من التقدم على أساس الدروس المستخلصة من عملها في الماضي.

السيد غاسبر مارتيتر (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أستهل بياني بتقديم التهنئة لكم. ويسعدني أيما سعادة توليكم رئاسة المجلس خلال شهر نيسان/أبريل. واسمحوا لي أن أكرر الشكر للسفير تراوري على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال المجلس خلال شهر آذار/مارس، ونتوجه بالشكر أيضا إلى سائر أعضاء وفد غينيا.

باتخاذ القرار ١٣٧٣(٢٠٠١)، خطا المجتمع الدولي خطوة بعيدة الأثر إلى الأمام في مكافحة الإرهاب عالميا. ومن خلال إرساء مجموعة من الأحكام الملزمة وإنشاء لجنة مكافحة الإرهاب لرصد تنفيذ جميع الدول للقرار ١٣٧٣(٢٠٠١)، تصدر مجلس الأمن بفعالية هذا الكفاح ضد واحد من التهديدات الرئيسية للسلم والأمن الدوليين التي يواجهها العالم اليوم.

إننا نركز اهتمامنا اليوم على العمل الذي أنجزته لجنة مكافحة الإرهاب. ومن هذا المنطلق، نود أن نعرب عن تقديرنا للسفير جيرمي غرينستوك، الذي أبدى طاقة وعزيمة فريدتين في إدارته لعمل اللجنة منذ إنشائها. والآن، وقد أوشكت ولايته على الانتهاء، فإننا نعرب عن تأييدنا التام لعزمه المعلن في جلسة مجلس الأمن المعقودة في ٢٠ كانون الثاني/يناير، عندما وصف اللجنة بأنها تتحلى بالشعور بالهدف والاتجاه والزخم. وها هو الآن يعهد بإدارة اللجنة إلى رئيسها الجديد، السفير آرياس.

ونتقدم بأطيب تمنياتنا إلى السفير غرينستوك. ونتمنى للسفير ارياس كل التوفيق في إدارة اللجنة، ونغتنم هذه الفرصة لنؤكد له على تعاوننا الكامل. وبصفتي نائبا لرئيس اللجنة، وبعد اجتيازنا لفترة التكيف الأولية، أصبحنا الآن أكثر إلماما بأساليب اللجنة وإجراءاتها، مما سيسمح لنا بتقديم أداء أفضل.

إن المعركة ضد الإرهاب تتطلب إجراءات دولية ثابتة وطويلة الأمد، تؤدي فيها الأمم المتحدة دورا مركزيا، تجمع فيه بين قيادتها والجهود الوطنية. ولقد أدرك المجتمع الدولي تماما أن الدول مسؤولة بصفة رئيسية عن اعتماد التدابير الرامية إلى مكافحة تمويل الإرهاب ومنع كل دعم نشط وسلبي له، وذلك امتثالا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، خاصة القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي يفرض تدابير ملزمة على جميع الدول.

لقد أُنشئت لجنة مكافحة الإرهاب بوصفها أداة لمجلس الأمن لتعزيز تنفيذ الدول الأعضاء لجميع جوانب ذلك القرار. وبعد عام ونصف العام من عمل اللجنة تجد نفسها أمام مفترق طرق حرج. أولا، مع التفاف العمل السليم

بروح الفريق حول الرئاسة المتميزة للسفير غرينستوك، وثانيا، بعد أن كفلت اللجنة تعاون كل أعضاء الأمم المتحدة، باتت لديها الآن صورة واضحة ترتكز على أساس التقييم الذاتي الذي أجرته الحكومات في تقاريرها عن التشريعات الحالية والثغرات التي يلزم سدها. ولقد تُرجمت النتائج العملية لذلك النهج إلى قيام عدد كبير من الدول باستعراض تشريعاتها ووضع الجديد منها بما يتماشى مع القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وهناك جهد جماعي واضح في كل أنحاء العالم أصبح حقيقيا وملموسا أكثر من ذي قبل.

وبالنسبة إلى عدد كبير من الدول، بما فيها بلادي، ليس الامتثال لأحكام القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) مهمة سهلة. ولا يعود ذلك إلى عدم الالتزام أو الإخفاق في إدراك أهمية الحرب على الإرهاب. بل سببه الأساسي الافتقار إلى القدرة الوطنية والإقليمية معا على تلبية متطلبات ذلك القرار. ولقد سنت بلدان نامية عديدة تشريعات لمكافحة الإرهاب، ولكن مواردها المالية والفنية والبشرية الضئيلة تعيق التنفيذ الكامل للإطار التشريعي. علاوة على ذلك، تفتقر تلك البلدان إلى القدرة على التعامل بشكل ملائم مع مراقبة الحدود وأمنها، وحركة المجرمين، وتهريب المخدرات غير المشروعة والأسلحة غير القانونية، والمواد الانشطارية، والعلاقات المحتملة بالإرهابيين.

نحن ندرك حاجة بلدنا وبلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إلى الاقتراب من تحقيق المعايير الدولية كي نتصدى للتحديات والمخاطر الكبيرة التي تنتظرنا. ولكن لتحقيق ذلك الهدف نحتاج إلى مساعدة طويلة الأجل، تركز على بناء القدرات الوطنية والإقليمية في المجالات ذات الصلة بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

إن الاجتماع الاستثنائي الذي عُقد مؤخرا في غاباروني، بوتسوانا، مع أعضاء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي مثال جيد على مثل هذا الجهد المشترك، ونحن نرحب به. فلن نتمكن من تلبية متطلبات الإبلاغ الخاصة بلجنة مكافحة الإرهاب وتعزيز قدراتنا على شن الحرب ضد الإرهاب إلا بالجهود المتضافرة والمساعدة الدولية.

وأود أن أذّكر هنا بأن الأسباب الجذرية للإرهاب تكمن في الظلم والفقر والاستبعاد الاجتماعي والسياسي. لذلك فإن الجهد الدولي المتضافر والمساعدة الدولية مطلوبان لمعاونة بلدان عديدة على تهيئة الظروف وإقامة المؤسسات القانونية اللازمة لمكافحة الإرهاب. وهناك حاجة ملحة إلى قيام المجتمع الدولي بتعزيز الحوار والتفاهم بين الحضارات من خلال معالجة الصراعات الإقليمية غير المحسومة وقضايا الفقر والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وإقامة المؤسسات السياسية التي تعزز العدل والخير المشترك. ونحن نرى أن هذه هي القضية الجوهرية، وأنه إذا كان المجتمع الدولي عازما بالفعل على تحقيق انتصارات حاسمة في مكافحة الإرهاب، يجب أن يتبع استراتيجية ثنائية المنحى في التصدي للإرهاب وجذوره. ومن هذا المنطلق، نشيد بالإسهام العملي للجنة مكافحة الإرهاب في تعزيز القدرات على مكافحة الإرهاب على الصُعُد الوطنية والإقليمية والدولية.

ونختتم بياننا بإعادة الإعراب عن شكرنا للسير جيرمي على إسهامه القيم في عمل اللجنة وأساليب العمل التي استطاع أن يقدمها في هذه الهيئة. لقد أصبحت اللجنة اليوم إحدى أنشط لجان مجلس الأمن. وأود أن أؤكد للسفير ارياس على تعاوننا الكامل معه في المستقبل.

السيد تيجاني (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): أولا، أود أن أشارك المتكلمين السابقين في التقدم إلى السفير تراوري بتهانينا على التفاني والمهارة واللباقة التي أدار بها هو وزملاؤه أعمال المجلس خلال شهر آذار/مارس الصعب.

ثانيا، أود أن أتقدم إليكم، سيدي الرئيس، بخالص تهاني وفدي على توليكم رئاسة المجلس خلال هذا الشهر. ويمكنكم أن تعولوا على تعاون وفدي الكامل معكم.

وأخيرا، أود أن أعرب عن مدى امتناننا لكم على تنظيم هذه الجلسة المفتوحة بشأن أنشطة لجنة مكافحة الإرهاب، والتي من سماتها الشفافية.

إن مناقشة اليوم تسمح لنا بتقييم ما فعلته اللجنة منذ إنشائها. فما نراه الآن واستعراضنا للعمل الذي تم يشهدان مرة أخرى على تضامننا ورغبتنا في التعاون على الصعيد العالمي ضد هذه الآفة العابرة للحدود الوطنية. كما تتيح لنا هذه المناقشة الوسيلة الضرورية لكي نستشرف المستقبل معا. ولا تستطيع أية دولة أو مجتمع إنكار أن الإرهاب هو أحد التهديدات التي يواجهها السلم والأمن الدوليان. إن الإرهاب يريد فرض نفسه ومنطقه علينا.

ويعني قبول هذا المنطق التخلي عن مسؤولياتنا ونبذ جميع قيمنا الإنسانية الأساسية. ولكن رفضنا أن نفعل ذلك هو الأساس الفعلي للتحالف العالمي لمكافحة الإرهاب. وأوضح مثال عن هذا الرفض هو القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، الذي أنشأ المجلس بموجبه لجنة مكافحة الإرهاب وعهد إليها بتنفيذ القرار.

وفي مواجهة هذا الخطر، يمكن ضمان أمننا المشترك على أفضل نحو إذا كافحنا معاً وبطريقة متأنية وصارمة. ونحن مقتنعون بأن الأمم المتحدة هي إطار العمل القانوني والمؤسسي الملائم لتصميم حملة مكافحة الإرهاب؛ واللجنة هي دليل واضح على هذا.

وقد أكد وفدي مراراً وتكراراً أن الإرهابيين من جميع الأشكال يحاولون استغلال التباينات التقنية والسوقية بين دولنا وأيضا الثغرات القانونية في تشريعاتنا. ولذلك فمن الضروري والملح بذل جهود في هذا المجال لأن الهيكل القانوني الحالي على الرغم من تعدد أبعاده، لا يزال قطاعياً ولهذا غير كامل.

ويود وفد بلادي أن يعرب عن أسفه لأن اللجنة المخصصة للجمعية العامة المنشأة بموجب القرار ٥١/٢١٠ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ لم تتمكن، في دورتها السابعة، المعقودة هنا في الأسبوع الماضي، من حل الأمور المعلقة بشأن وضع مشروع اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب وأيضاً صياغة اتفاقية دولية بشأن القضاء على أعمال الإرهاب النووي.

ومهما قلنا لن نغالي في التشديد على أن الخطر الضار والواسع الانتشار الذي يشكله الإرهاب يجعل من المحتم علينا تعزيز روحنا التضامنية وترويج التعاون الدولي بغية ضمان أن تنشر المعلومات على نطاق أكثر اتساعاً، وبغية تمكيننا من البناء على خبرة هياكل متعددة تعمل في مجال مكافحة الإرهاب. وذلك هو ما فتئت اللجنة تحاول إنجازه بمهارة منذ تأسيسها، وبمساعدة فريق خبراء على قدر كبير من التأهيل والروح المهنية.

وبفضل العمل الذي تؤديه اللجنة يزداد إدراك الدول لما يعنيه الإرهاب ولضرورة تعزيز قدراتها لمكافحة هذه الآفة. وقد سمح هذا العمل أيضاً بعقد حوار مفيد فيما بين منظمات دولية وإقليمية ودون إقليمية. وفي هذا السياق، نرحب بالنتائج التي حققتها هذه المنظمات في الاجتماع الذي عقدته بتاريخ ٦ آذار/مارس هنا في مقر الأمم المتحدة.

وترحب الكاميرون بالنتيجة الإيجابية إلى حد كبير لعمل اللجنة. وترجع هذه النتيجة إلى تصميم وعزم وإبداع الفريق بأسره، الذي قاده السير جيرمي غرينستوك. وقد نوَّه رئيس مجلس الأمن الآن ببلاغة مميزة، بسمات القيادة والمهارات الدبلوماسية للسير جيرمي، وأيضاً باقتناعه الكامل

بدور الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب. ويود وفدي أن يردد تلك المشاعر، ويود أيضاً أن يحييه بما يستحقه من ثناء.

لقد أعطانا السير جيرمي في البيان الذي أدلى به في وقت سابق أكثر من صورة عامة عن العمل. وقد أثبت، كالعهد به، التزامه بالمعايير العالية التي وضعها لنفسه، وتقدم في كل مرحلة، وكلما اقتضى الأمر، بتعليقات واقتراحات بنّاءة للغاية عن سبل تحسين عمل اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وخلال الـ ١٨ شهرا من عمر اللجنة، تلقت اللجنة عدداً هائلاً من التقارير – أكثر من ٣٤٣. وكما أكد سفير فرنسا، هذا أمر لم نسمع به من قبل في الأمم المتحدة. وهذا دليل على التعاون المتميز بين اللجنة والدول الأعضاء في منظمتنا العالمية. ونحن نحث الدول التي لم تقدم تقاريرها حتى الآن أن تفعل ذلك بأسرع ما يمكن، لأننا بينما نقر بضرورة أن تعمل كل دولة على وتيرتها في صياغة تقاريرها، فمن المهم أن يلتزم الجميع بالجدول الزمني المحدد.

وبينما يستعد السفير إنوسنسيو آرياس، ممثل إسبانيا، لاستلام مهام السير جيرمي، أود أن أطمئنه على أن باستطاعته أن يعوّل على التعاون الكامل من وفدي في مهمته المعقدة والحساسة سياسياً بدرجة كبيرة. ونحن نفكر من الآن في متابعة المبادئ التوجيهية الرئيسية الواردة في القرار ١٤٥٦ (٢٠٠٣)، الذي اتخذه وزراء الخارجية في بلادنا في شهر كانون الثاني/يناير الماضي؛ والتوصيات الناجمة عن الاجتماع الاستثنائي للجنتنا مع منظمات دولية وإقليمية ودون إقليمية؛ والحوار الضروري مع لجان أخرى تابعة للأمم المتحدة تتلاقى أنشطتها مع عمل اللجنة.

وفيما يتعلق بالبرنامج الجديد لفترة الـ ٩٠ يوماً المقبلة، حينما ننتقل إلى المرحلة الهامة من عمل اللجنة، نحتاج إلى الدعم الكامل من كل شخص هنا. وأهداف الخطة طموحة ونهجها عملي. ونشيد بأن البرنامج قد أخذ أحد شواغلنا الرئيسية في الاعتبار: مسألة المساعدة. وما فتئت الكاميرون ترى أنه ينبغي التركيز بقدر أكبر وتكريس قدر أكبر من المساعدة إذا أردنا إنجاز أهدافنا.

وأود أن أكرر النداء الذي وجهه من هنا في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ وزير خارجية الكاميرون بأن يزيد مانحون متعددون ومساهمون تقنيون، بقدر كبير وعلى نحو مبسط، مساعداتهم للبلدان التي تحتاجها.

وبموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، المتخذ بموجب الفصل السابع، تقع على عاتق جميع الدول التزامات يجب أن تفي بها. والكاميرون، بدورها، تؤيد تماماً التدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة للقضاء على الإرهاب الدولي، كما هو وارد في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ويوضح التقريران اللذان قدمتهما حكومتي تصميمنا على الوفاء بالتزاماتنا بموجب ذلك القرار.

ولكي يؤدي كفاحنا إلى النصر، يجب أن يتضمن مكافحة الفقر والمجاعة والظلم. ويتضح أيضاً أن أفضل استراتيجية بعيد الأمد لعزل الإرهاب والقضاء عليه تكمن في الترويج للديمقراطية والعدالة الاجتماعية من خلال الحق في التنمية.

الإرهاب مرفوض مهما كانت ذرائعه. ولا يوجد أي شيء يمكن أن يبرر الأعمال الهمجية التي تؤدي إلى معاناة للناس يعجز عنها الوصف؛ إنها اعتداء على الكرامة البشرية.

في مؤتمر قمة الألفية، ألزمنا أنفسنا بتحرير الشعوب من جميع أنماط الخوف، وعلينا أن نواصل السير على هذا الدرب.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):أدت لجنة مكافحة الإرهاب خلال السنة والنصف من عملها، دوراً رائداً في النظام الذي تم استحداثه تحت رعاية الأمم المتحدة للتصدي لتهديدات وتحديات جديدة.

وتعترف جميع الدول بدور اللجنة القيادي في بناء قدرات عالمية لمكافحة الإرهاب وتحترم سلطتها في التعاون الدولي في هذا الميدان.

ونضم صوتنا لعبارات الامتنان الموجهة إلى السفير غرينستوك على المعلومات التفصيلية بشأن النتائج التي حققتها هذه الهيئة، ونحيط علماً بدينامية عملها وجودته العالية. ويسرني أن أضم صوتي لعبارات الإطراء للإسهامات الشخصية للسفير غرينستوك في ذلك العمل. ولا اعتقد أن أي شخص يشك في أن نجاح اللجنة يرجع إلى حد كبير إلى موهبة السفير غرينستوك وحيويته الشخصية. ونحن متأكدون من أن أفضل تقاليد لجنة مكافحة الإرهاب - فعاليتها ومنهجها المتسم بعدم المواجهة وشفافيتها - سيُحتفظ بها ويُبنى عليها في ظل قيادة السفير أرياس.

وأود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة اليوم مرة أخرى لأعرب عن الامتنان لكل فريق لجنة مكافحة الإرهاب، وللزملاء، وللممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن، وللأمانة العامة للأمم المتحدة، ولا سيما لخبراء لجنة مكافحة الإرهاب.

إننا نؤيد برنامج عمل لجنة مكافحة الإرهاب لفترة الـ ٩٠ يوما القادمة، وهو البرنامج الذي اعتُمد مؤخرا. وستمكّن النقاط المرجعية الواردة في البرنامج من المحافظة على معايير عالية لقياس النتائج ومن وضوح صورة الثغرات الموجودة في نشاط مكافحة الإرهاب، ومن مواصلة السعي إلى إزالة تلك الثغرات وإنشاء شبكة عالمية للمعلومات، فضلا عن التركيز على أولويات تقديم المساعدة لفرادى الدول.

وفي المرحلة الجديدة من عمل لجنة مكافحة الإرهاب، التي لن تكرس لتقييم الأساس التشريعي والبنية التحتية لمكافحة الإرهاب فحسب، وإنما أيضا لرصد التنفيذ الفعال لهما، سيكون إيجاد نهج متوازن ومدروس بعناية أمرا له أهمية خاصة.

وهدفنا المشترك هو إنشاء آليات دولية وإقليمية وطنية فعالة تجعل من المستحيل على الإرهابيين الإفلات من العقاب أو استغلال ضعف عناصر فردية محددة في المسعى الدولي لمكافحة الإرهاب. وينطوي هذا النهج على الامتثال الصارم لكل مطالب قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). وإننا نؤيد النداء العاجل إلى الدول التي لم تقدم بعد تقاريرها الأولية إلى لجنة مكافحة الإرهاب، أو المتأخرة بجد في تقديم تقاريرها الثانية لبدء تعاون فوري ومستمر مع اللجنة.

واعتمدت اللجنة قرارا صائبا من الناحية الاستراتيجية بالتشديد الخاص في عملها في المستقبل على التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية. وكان الاجتماع الخاص الذي عقدته لجنة مكافحة الإرهاب في ٦ 'ذار/مارس ٢٠٠٢ جديرا بالإشادة البالغة. فقد أعطى الاجتماع زخما إيجابيا لتفاعل اللجنة مع الهياكل الإقليمية، التي نلاحظ مع شعور بالارتياح أن من بينها مركز مكافحة الإرهاب لرابطة الدول المستقلة والهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب التابع لمنظمة تعاون شنغهاي. ونعتقد أنه ينبغي أن تكون هذه الاتصالات منتظمة.

وتُجسِّد الأنشطة الفعالة للجنة مكافحة الإرهاب عزم مجلس الأمن على التصدي بنشاط للتهديد الناجم عن الإرهاب على السلام والأمن الدوليين. والاتحاد الروسي، الذي هو أحد نواب رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، سيواصل التعاون بنشاط مع كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتحقيق نجاح فعلي في حملتنا لمكافحة الإرهاب.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): نهنئكم السيد الرئيس على رئاستكم للمجلس لهذا الشهر، ونتمنى لكم التوفيق، ونعدكم بتعاون وفدنا الكامل معكم،

ونشكركم على عقد هذه الجلسة. ونعبِّر عن تقديرنا للجهود التي بذلها سلفكم سفير غينيا خلال رئاسته لأعمال المجلس في الشهر المنصرم.

نجتمع هذا اليوم بعد مرور عام ونصف على إنشاء لجنة مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب. وخلال هذه الفترة، عملت اللجنة بشكل مكثف وحققت النجاح المرجو في تحفيز وتعزيز قدرات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على مواءمة تشريعاتها الوطنية مع أحكام ومتطلبات القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) لمواجهة ومكافحة الإرهاب الدولي.

كما ظهر النجاح بوضوح من خلال تفاعل الدول مع اللجنة، من خلال عدد التقارير التي استلمتها اللجنة، والتي زاد عددها حتى الآن على ٣٤٠ تقريرا عن المرحلتين الأولى والثانية، يضاف إليها عدد لا بأس به من التقارير قدمت بشأن المرحلة الثالثة. واستطاعت اللجنة تحقيق حوار مفتوح مع الدول في إطار من الشفافية. وتمكنت من مساعدة الدول التي أعربت عن حاجتها إلى تلقي المساعدة في رفع قدراتها على مكافحة الإرهاب.

وننتهز هذه الفرصة للإعراب عن تقدير وفدنا البالغ لرئيس اللجنة، السفير جيرمي غرينستوك ونوابه وباقي أعضاء اللجنة ولمساعديه وللخبراء الذين بذلوا كل الجهود لدراسة ومناقشة تقارير الدول. ولا يفوتنا توجيه الشكر إلى الأمانة العامة التي ساهمت مساهمة فعالة في دعم وإنجاح عمل اللجنة.

ونود اليوم أن نخص بالإشادة وبالذكر مساهمات السفير غرينستوك، الذي ترأس أعمال اللجنة خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية بكل حنكة دبلوماسية واقتدار ومثابرة ودون كلل، متابعا أدق التفاصيل إلى أن وصلت اللجنة في عملها إلى ما هي عليه اليوم. ويعود للسفير غرينستوك الفضل في تعريف المجتمع الدولي بعمل اللجنة وبإقامة تفاعل حقيقي بين المنظمات الدولية والإقليمية وشبه الإقليمية، من خلال الاجتماع الخاص الذي عقدته اللجنة مع هذه المنظمات في الشهر الماضي، وهو الاجتماع الذي كان ناجحا بكل المعايير والمقاييس.

وإذ نودع السفير جيرمي غرينستوك من رئاسة اللجنة، بعد أن تكللت مهمته بالنجاح، فإننا نرحب في الوقت نفسه بالسيد السفير إينوسينسيو أرياس، الممثل الدائم لاسبانيا، لتولي مهمته الجيدة في رئاسة أعمال اللجنة، معربين عن أملنا أن يقود أعمال اللجنة إلى النجاح. ونعده بتعاون وفدنا التام معه كما كان ذلك مع سلفه السفير غرينستوك. كما نرحب بعضوية مكتب اللجنة وتكوينه الجديد ونؤيد الخطة المقدمة لفترة التسعين يوما السابعة القادمة التي تبدأ من الأول من نيسان/أبريل الجاري حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. ويؤكد وفد سورية عزمه على بذل كل جهد ممكن للمساهمة في إنجاز هذه الخطة بما يلبي تطلعات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ولا بد هنا من أن نشير أيضا إلى أن دور الجمهورية العربية السورية الفاعل في عمل هذه اللجنة خلال الفترة الماضية سيستمر خلال الفترة القادمة. وقد تعاون سورية، كما تعلمون، بشكل تام مع اللجنة، حيث قدمت إليها التقارير المطلوبة منها.

إن بناء الأساس التشريعي المتين لمكافحة الإرهاب أمر لا بد منه على المستويات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية والدولية، وذلك بهدف إحراز التقدم المطلوب لمواجهة خطر الإرهاب الدولي، العمل على مكافحته في إطار الشرعية الدولية والقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، مع إيلاء الاحترام التام لحقوق الإنسان والأفراد المدنية والسياسية وعدم انتهاكها بحجة مكافحة الإرهاب.

وفي الختام، لا بد لنا من أن نكرر تأكيدنا، بوضوح تام ودون أي لبس، على ضرورة عدم التعرض لمن يدافعون عن أرضهم المحتلة والامتناع عن وصفهم بالقيام بأعمال إرهابية، إذ أن مقاومة الاحتلال الأجنبي عمل مشروع كفلته الشرعية والمواثيق الدولية. وهذا العمل يختلف تماما عن أعمال الإرهاب الدنيئة، التي نجرمها وندينها إدانة قاطعة. كما أننا نؤكد مرة أخرى على ضرورة توخي الحذر والامتناع عن توجيه الاتهامات إلى دين معين أو جنسية معينة، إذ أن الإرهاب لا يعرف دينا ولا انتماء ولا يعرف شرقا ولا غربا، بل هو موجود عالميا وينبغي مكافحته أينما كان.

إن الجمهورية العربية السورية تدعو إلى مزيد من التعاون الدولي الفعال، في إطار الأمم المتحدة، ومبادئ وأهداف الميثاق، ومبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية، لوضع حد للإرهاب الدولي بأشكاله وصوره كافة والقضاء على هذه الآفة الخطيرة.

السيد تافروف (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي سيدي أن أعرب لكم عن سروري لرؤيتكم تترأسون أعمال المجلس لشهر نيسان/أبريل. وليس لدي أدنى شك في أنكم ستضطلعون بمهامكم الشاقة بما عهد عنكم من ألمعية. وأود أن أنتهز هذه المناسبة لأشكر السفير مامادي تراوري والوفد الغيني على ما أبدوه من حكمة في إدارة أعمال المجلس في الشهر الماضي والذي يعتبر كما ذكر المتكلمون السابقون، من أصعب الشهور في التاريخ المعاصر لمجلس الأمن.

وتعرب بلغاريا، بصفتها من البلدان المرتبطة بالاتحاد الأوروبي عن تأييدها للبيان الذي سيدلي به قريبا ممثل اليونان باسم الاتحاد الأوروبي.

وبعد إنشاء لجنة مكافحة الإرهاب بموجب القرار ١٣٧٣ (١٩٩١) بثمانية أشهر، ترحب بلغاريا بأن اللجنة أصبحت مركزا رئيسيا في الحملة العالمية لمكافحة هذا الشر المدمر. ويعتبر هذا قصة نجاح حقيقية. وكانت البدايات مشجعة للغاية، ولا بد من تأكيد ذلك.

وليس بوسعي أن أبالغ في توكيد الدور الشخصي الذي اضطلع به طوال هذه الأشهر الـ١٨ رئيس اللجنة السير جيرمي غرينستوك الذي تشيد به بلغاريا بكل إخلاص. وقد ارتقى السير جيرمي وفريقه إلى مستوى السمعة الاستثنائية التي تتمتع بها دبلوماسية المملكة المتحدة. وقد عملوا بكفاءة مهنية وتفان شخصي ليس لهما مثيل. وقد أثبت السير جيرمي أن مهنته القديمة كدبلوماسي تساعد على تحقيق الصالح العام وما فيه خير المجتمع الدولي. وليس لدي أي شك في أن اللجنة ستتوصل في المستقبل إلى السبل والوسائل الكفيلة بالاستفادة من خبرة الدول الأعضاء والتفكير الصافي للسير جيرمي.

وأود في الوقت نفسه، أن أرحب بتولي السفير إينوسنسيو أرياس ممثل أسبانيا رئاسة لجنة مكافحة الإرهاب. ويتحلى السفير أرياس بالمؤهلات اللازمة لإبداء أهلية حقيقية لقيادة اللجنة. وأود أن أغتنم هذه المناسبة لأؤكد له دعم وفدي الكامل.

ونعتقد بأن برنامج العمل الذي قدمته اللجنة للأيام الـ٩٠ القادمة، سيتيح المجال لإعادة تأكيد ما تم تحقيقه، ولا سيما فيما يتعلق بإنشاء شبكة عالمية لمكافحة الإرهاب. ويسرنا أن نرى اللجنة تولي الأولوية للإعلان الذي اعتمد في أعقاب اجتماع اللجنة المعقود في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. ويبرز هذا الإعلان تعزيز الاتصالات مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية. وما من شك في أن هذه

المنظمات تمتلك قدرات هائلة لمساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ القرار ١٣٧٣ (١٩٩١).

وقد أثبتت تجربة بلغاريا هذه النقطة من وجهة نظرها على الصعيد الإقليمي. ونحن نشعر بالارتياح البالغ إزاء نتائج مؤتمر البلدان الواقعة في جنوب شرق أوروبا المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ في صوفيا. وتواصل بلغاريا الاعتماد على نجاح هذه المبادرة.

ويعتبر تدفق المعلومات على جميع الأصعدة – الوطني والإقليمي ودون الإقليمي – ومراقبة هذه التدفقات شرطا لازما لنجاح جهود مكافحة الإرهاب. وتم إبراز هذه المشكلة في ٦ آذار/مارس ٢٠٠٣، أثناء تبادل الآراء المفيد للغاية الذي جرى بين هذه المنظمات ولجنة مكافحة الإرهاب. ومن المهم للغاية أن نستعمل التكنولوجيا العصرية في مكافحة الإرهاب. ويمكن أن تكون شبكة الإنترنت قوة محركة قوية وراء تبادل المعلومات. ويعتبر موقع اللجنة المثير للاهتمام على شبكة الإنترنت بما فيه من ثروة متزايدة من المعلومات مثالا صالحا للغاية على ذلك.

وتؤكد بلغاريا ضرورة حرمان الإرهابيين من إمكانية الحصول على أسلحة الدمار الشامل. ونحن نرحب بعزم اللجنة على الاتصال بممثلي المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة ذات الصلة وتنسيق هذه الأنشطة مع اللجنة. ومن المهم جدا تعزيز نظام عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل على الصعيدين الدولي والإقليمي على السواء.

وأكدت بلغاريا مرات عديدة الأهمية التي توليها للاتفاقيات الدولية الـ ١٢ لمكافحة الإرهاب. وكما يعلم المجلس، تعتبر بلغاريا طرفا في جميع هذه الاتفاقيات الـ ١٢ وتؤكد من جديد مناشدتها لجميع الدول التي لم تصبح بعد طرفا في هذه الصكوك أن تفعل ذلك في أقرب فرصة ممكنة.

وفيما يتعلق بالسياق القانوني لمكافحة الإرهاب، نأسف مرة أخرى لأن اللجنة المخصصة التابعة للجمعية العامة التي كان من المقرر أن تقوم بوضع اتفاقية عالمية لمكافحة الإرهاب، لم تحقق على ما يبدو أي تقدم في عملها بالسرعة التي كنا نتمناها.

ويود وفدي أن يشكر بحرارة خبراء لجنة مكافحة الإرهاب على العمل الممتاز الذي اضطلعوا به.

ونود أن نوجه اهتمام أعضاء اللجنة وخبرائها إلى أن هناك دولاً في سبيلها بالفعل للدخول في مرحلة جديدة، هي المرحلة باء، من تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وأرى في إمكاننا أن نثق بقدرة خبراء اللجنة على التعامل مع هذه التطورات وعلى تقييم التقدم الذي تحرزه الدول الداخلة في المرحلة باء في الوقت المناسب. ويتمثل الأمر الهام المتبقي في الوقت الراهن بلا شك في المساعدة التي يجب تقديمها للدول التي لا تزال تحاول الوفاء بالحد الأدنى الذي يتطلبه القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وينبغي للدول التي تسمح ظروفها بتقديم المساعدة أن تفعل ذلك دون إبطاء. فمن الواضح أن عدداً ملموساً من الدول يعاني صعوبات تقنية ومادية كبيرة.

وفي الختام، لا يسعني سوى الإشارة إلى أن قانوناً لمكافحة تمويل الإرهاب قد بدأ نفاذه في بلغاريا في ٢٢ شباط/فبراير. ويعكف الخبراء من عدة وزارات وأجهزة حكومية بلغارية بهمة على إعداد تقرير بلغاريا الثالث لتقديمه إلى اللجنة، وسنتطرق فيه بالتفصيل للمعلومات المتعلقة بالتدابير الجاري اتخاذها من جانب بلدي لمكافحة الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلاً للمكسيك.

لهذه الجلسة التي يعقدها مجلس الأمن أهمية خاصة. فهي تتيح فرصة مزدوجة: أولاً لتجديد التزام المجتمع الدولي على الصعيدين السياسي والقانوني بمكافحة الإرهاب، وثانياً

لتوجيه الشكر والإعراب للسفير غرينستوك وفريقه برئاسة أنا كلونيس عن التقدير الذي هم جديرون به. وفي هذا السياق، نود أيضاً أن نرحب برئاسة ممثل إسبانيا السفير إينوسينسيو أرياس اللجنة وبفريقه وأن نرجو لهم كل نجاح. فستبقي لجنة مكافحة الإرهاب في أيد قديرة. كما أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالشكر لخبراء اللجنة ولفريق الأمانة العامة، ولا سيما السيدة سوجاتا ميهتا.

ويعرب وفدي عن تأييده للبيان الذي سيدلي به ممثل بيرو في وقت لاحق نيابة عن مجموعة ريو.

إن لجنة مكافحة الإرهاب أداة أنشئت عملاً بقرار استثنائي لمجلس الأمن، قرار يمثل خطوة للأمام في بناء القانون الدولي. ويجب أن تكون الحرب على الإرهاب في الواقع عنيدة وبلا رحمة، فهذا هو الإصرار الذي أعرب عنه مجلس الأمن في الولاية التي أسندها إلى هذه اللجنة. ويقع أمر مكافحة الإرهاب في نهاية المطاف في أيدي الدول، وللجنة أن تضع المبادئ التوجيهية وتوفر الدعم حتى يتسنى لهذه الدول الاضطلاع بالتزاماتها الدولية بفعالية في هذا الصدد.

ذلك أن الإرهاب عمل من أعمال الهمجية. ومن ثم يجب أن تكون مكافحته عملاً من أعمال الحضارة يُضطلع به في احترام دقيق لحقوق الإنسان. فنحن لا نحارب الإرهاب لكي نعيش في أمان فحسب، وإنما أيضاً وفوق كل شيء لنحفظ حرياتنا ونوسع نطاقها، لنؤكد كرامة الحياة الإنسانية ونكفل سيادة القانون. والإرهاب في أساسه عدو للحرية، ولذا يجب ألا تتخذ مكافحة هذه الظاهرة ذريعة لإلغاء الحقوق والحريات. ويجب أن يكون القانون الدولي أمضى سلاح في أيدينا في الحرب على الإرهاب: هذا ما تؤمن به المكسيك.

أما إذا خرجنا على المبادئ والمقاصد الأساسية التي تحكم هذه المنظمة فإن ذلك ينتقص كثيراً من مشروعية جهودنا بأكملها. ولهذا السبب ساند وفدي في سياق الجمعية العامة ومؤخراً في لجنة حقوق الإنسان مشاريع قرارات تؤكد ضرورة حماية حقوق الإنسان في الحرب على الإرهاب. كذلك نرحب بشدة بالمراسلات التي جرت مؤخراً بين السفير كيرتيس وارد واللجنة المعنية بحقوق الإنسان في جنيف، ونرجو أن يكثّف التعاون بين تلك اللجنة ولجنة مكافحة الإرهاب في هذا المجال. ويرى وفدي أنه يتعين علينا أن نأخذ بعين الاعتبار ما لهذه المسألة من أهمية متزايدة في ضوء التقرير المقدم من الأمين العام في سياق الدورة التاسعة والخمسين للجنة حقوق الإنسان، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٥٧/٢١٩.

وفيما يتعلق بالتقدم المحرز في النظر في التقارير المقدمة للجنة، يرى وفدي أنه أمكن إلى الآن ترتيب الأولويات وفقاً لقدرة كل دولة على تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). أما في المراحل التالية، التي ستبدأ في ظل الإدارة الإسبانية، فيجب أن يتجاوز عمل اللجنة مجرد الاعتراف بوجود تشريعات وطنية في هذا الشأن، ويجب أن يستهدف عملها النظر في إنشاء الأجهزة الإدارية اللازمة من أجل الفعالية في تنفيذ أحكام القرار وتطوير هذه الأجهزة.

ومن محاور التركيز الرئيسية التي ستجعل في وسعنا التقدم بجميع الدول للأمام معاً صوب هدفنا المشترك تعزيز بناء القدرات من خلال برنامج اللجنة للمساعدة. وينبغي للجنة أن تستطلع جميع الطرق بهدف زيادة قدرتها على الاستجابة لطلبات المساعدة من جانب الدول الأعضاء إلى أقصى حد.

ويتبين من كل ما سبق بجلاء طابع اللجنة التعاوني. ففي التعاون بين الدول تكمن قوة ولايتها الممنوحة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وفي هذا الصدد، كان اليقين الناشئ من وضوح ولايتها وخلوها من التأويلات الغامضة

هو العامل الذي جعل في إمكاننا بتوجيه السير جيرمي غرينستوك تعزيز التوافق في الآراء والتعاون والمرجعية والمشروعية التي تتمتع بها اللجنة ذاتها.

ونحن نرحب بالاجتماعات المقبلة للجنة مع ممثلي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ومنظمة الجمارك العالمية، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية للنظر في مسألة أسلحة الدمار الشامل والإرهاب. وينبغي أن تكون تلك الاجتماعات خطوة أولية قبل أن تكرس اللجنة جهدا ووقتا أكبر لذلك الجانب الحيوي من القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وفي هذا السياق نفسه، ينبغي للجنة أن تبدأ في المستقبل القريب الاستعدادات لدراسة الصلات بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية وفقا للفقرة ٤ من القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

فضلا عن ذلك، اعتمدت اللجنة الطريق الصحيح في نشر فكرة أنه قد تدرج الدول، على أساس طوعي، تقارير مقدمة إلى منظمات أخرى كجزء من المعلومات التي تقدمها إلى اللجنة نفسها. وهذا من شأنه أن يساعد على تجنب الازدواجية في الجهود ويخفف العبء عن الدول فيما يتعلق بمتطلبات الإبلاغ. ومن الواضح أن السرية التي تطلبها الدول يجب الحفاظ عليها.

لقد مثَّل الاجتماع الخاص باللجنة يوم ٦ آذار/مارس مع منظمات دولية وإقليمية ودون إقليمية خطوة ناجحة إلى الأمام. وذلك الاجتماع أكد من جديد الإرادة والحاجة إلى العمل بأسلوب فعال ومنسق. والآن، على كل منظمة أن تنشئ، في إطار ولايتها، آليات مؤسسية - إذا كانت تلك الآليات غير قائمة الآن فعلا - وأن تتخذ تدابير سياسية وقانونية لمساندة تلك الجهود. وتلك هي المهمة الصعبة الكامنة أمامنا.

وقرار منظمة الدول الأمريكية بأن تعقد قريبا اجتماعا لمتابعة اجتماع ٦ آذار/مارس دليل واضح على التزام نصف الكرة الغربي في هذا الشأن.

أود أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر الأمين العام على تقريره (S/2003/191)، المقدم وفقا لأحكام القرار ١٤٥٦ (٢٠٠٣). وقد أحاطت حكومتي علما بمحتوياته، وفي هذا السياق نود أن نبرز نقاطا قليلة سبق أن أشار إليها وفدي.

تتطلب مكافحة الإرهاب استجابة بعيدة المدى تصل إلى السبب الجذري لتلك الأعمال وتتناول الحالة الاجتماعية والاقتصادية والانسانية الكامنة. ما من شيء يمكن أن يبرر الإرهاب، لكن هناك تفسيرات له. وأفضل الأسلحة التي تستخدم ضده التنمية المستدامة وتلك التي تعالج بأسلوب شامل المشاكل الإنسانية التي تولدها الصراعات في مختلف أجزاء العالم. وفي هذا المسعى، ينبغي لنا ألا نغفل كون تعزيز حقوق الإنسان والتسامح والتعليم عنصرا حيويا يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار في التصدي للإرهاب. هذه هي الثقافة الجديدة للتفاهم وحكم القانون التي يتطلبها الكفاح ضد الإرهاب. ومن المؤكد أن للأمم المتحدة دورا رئيسيا تؤديه في تحقيق تلك الرؤية.

وإن لم نتحد في مقاصدنا وأهدافنا، وإن لم نتصرف وفقا للقانون، فلن نتمكن، على المدى الطويل، من بلوغ هدفنا الخاص بمنع الأعمال الإرهابية بشكل فعال.

أود أن أختتم بالإعراب عن التحية للسفير غرينستوك وبالترحيب بالسفير أرياس.

والآن، أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل بيلاروس. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد إفانو (بيلاروس) (تكلم بالروسية): يود وفد بيلاروس أن يهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن. ونحن واثقون بأن عمل المجلس خلال شهر نيسان/أبريل تحت قيادتكم المهنية الحكيمة، سيكون مثمرا وبنَّاء.

أود أيضا أن أشكر مجلس الأمن على توفير الفرصة لنا للمشاركة في مناقشة تقرير لجنة مكافحة الإرهاب. تعلِّق بيلاروس أهمية كبرى على عمل اللجنة في مكافحة الإرهاب الدولي على أساس القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وأود أن أشكر السير جيرمي غرينستوك، الذي أكمل فترة رئاسته للجنة، على إسهامه القيِّم في تنظيم أعمال اللجنة – وهي هيئة جديدة من هيئات المجلس، أُنشئت في أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المأساوية – وفي تيسير عملها الهام الهادف.

ترحب بيلاروس بالأسلوب الصريح الذي قاد به رئيس اللجنة عملها، عن طريق الحوار مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمشاركين الآخرين في نشاط مكافحة الإرهاب الدولي، بغرض ضمان التنفيذ الفعال للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ونحن نأمل أن يستمر ذلك النهج المتبع لتنظيم أعمال اللجنة، وكذلك توفير المعلومات عن نتائج عملها، تحت الرئاسة الجديدة للسفير إنوسنسيو أرياس.

تعيد بيلاروس تأكيد استعدادها لمواصلة تعزيز تفاعلها مع اللجنة بغرض الوفاء بمتطلبات القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) ولتعزيز التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب على أساس القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، والمعاهدات الدولية.

وتثني حكومتي على النتائج المحققة، بمساعدة اللجنة، في إكمال المرحلة الأولى من تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١): تجميع المعلومات عن التدابير التشريعية والخطوات الأخرى التي اتخذتها الدول في تنفيذ القرار، وتعريف الفجوات الممكن وجودها في الهياكل الأساسية للدول المكرسة لمكافحة الإرهاب وتعيين الوقت المناسب لتقديم المساعدة الاستشارية والفنية.

قدمت بيلاروس إلى اللجنة، في الإطار الزمني المناسب، ثلاثة تقارير تتعلق بتنفيذها للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وكان للعمل الذي قمنا به في إعداد تقاريرنا الوطنية أثر إيجابي على نظام بيلاروس القانوني، وتعزيز إصدار تشريع هام بوضع المعايير، بما في ذلك قانون لمكافحة الإرهاب، أدى إلى انضمامنا إلى عدد من المعاهدات الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

فيما يتعلق بالعمل المقبل للجنة، نأمل أن يولى اهتمام أولي، إلى جانب التدابير التشريعية، إلى أنشطة لتعزيز بُنى إنفاذ القانون في الدول المشاركة في مكافحة الإرهاب الدولي ولتشديد ضوابط الجمارك والهجرة والحدود. ونحن بانتظار خطوات عملية محددة في برنامج عمل اللجنة خلال التسعين يوما المقبلة فيما يتعلق بالمرحلة الثانية من تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) الذي يتضمن مسائل تطلعية بشأن خطة عمل اللجنة.

بالنسبة لبيلاروس وبلدان أخرى ذات اقتصادات تمر بمرحلة انتقال، تتسم ضوابط الجمارك والهجرة والحدود بأهمية خاصة. إن بيلاروس لم تتعرض حتى الآن لأعمال إرهابية، وهذه حقيقة تشهد على الحالة السياسية المستقرة في بلدنا، والعمل المثمر الذي تقوم به هيئات إنفاذ القانون لدينا والأعمال الوقائية الفعالة التي اضطلعنا بها.

وفي الوقت نفسه، تواجه بيلاروس باستمرار ضرورة القضاء على عبور المخدرات بشكل غير مشروع، وحركة ونقل الأسلحة بصورة غير قانونية وغير ذلك من الجرائم العابرة للحدود والمرتبطة بالإرهاب. وهذه المشاكل تخضع

للتفحص المستمر من قيادتنا. وعلى وجه الخصوص، كان الكشف في الوقت المناسب عن الأخطار الإرهابية وقمعها من بين الأهداف الرئيسية للقرار المتخذ في عام ٢٠٠١ لحماية حدود دولة بيلاروس بواسطة قواتنا الحدودية، الأمر الذي أكده رئيس بيلاروس في ٣١ آذار/مارس.

وكان من الأحداث المهمة في فترة الـ ٩٠ يوما السادسة للجنة مكافحة الإرهاب الاجتماع الخاص المعقود في ٦ آذار/مارس بين اللجنة والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية. وقد أقنعتنا نتائج الاجتماع بأن مكافحة الإرهاب الدولي أصبحت أحد المجالات الرئيسية لأنشطة العديد من المنظمات الدولية التي ينبغي الاعتراف بها بوصفها أطرافا نشطة مشاركة في التحالف العالمي لمكافحة الإرهاب.

وكان ما تم في ذلك الاجتماع من توفير المعلومات المتعلقة بالمعايير الدولية في مجال تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وقواعد البيانات المتعلقة باحتياجات الدول للمساعدة التقنية على مكافحة الإرهاب الدولي مفيدا للغاية ووفر إرشادا حسنا للدول في مجال تحديد التدابير العملية لتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وموارد المساعدة اللازمة. ونحن ندعو لجنة مكافحة الإرهاب إلى الاستمرار في ممارسة تنظيم المناسبات بمشاركة من المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، إذا أمكن في إطار زمني أوسع وبمشاركة ممثلي الدول في المناقشات.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل إسرائيل. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد غيلرمان (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل وأن أعرب عن تقديرنا لقيادة سلفكم مجلس الأمن بصورة رائعة.

تود إسرائيل كما أود شخصيا أن نشيد برئيس لجنة مكافحة الإرهاب المنتهية ولايته، السير جيرمي غرينستوك ممثل بريطانيا العظمى، على قيادته الماهرة والملهمة. في الأشهر الصعبة التي أعقبت هجمات ١١ أيلول/سبتمبر المروعة، شرعت لجنة مكافحة الإرهاب، بقيادة السفير غرينستوك، في مبادرة هامة لمساعدة الدول على تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) ومراقبة عملية التنفيذ. وينبغي الإشادة بقيادة بلده بما تستحقه للدور الطليعي الذي اضطلعت به في الحملة العالمة لمكافحة الإرهاب.

إننا نتمنى النجاح لسلف السفير غرينستوك، أي سفير اسبانيا، إنوسونسيو أرياس، كل النجاح في هذا الجهد العالمي البالغ الأهمية وأؤكد له تعاون إسرائيل الكامل.

إن الإرهاب بالنسبة للعديد من البلدان الموجودة حول هذه الطاولة، لحسن الطالع، لا يزال أمرا تصوريا ونظريا، ولكن إسرائيل تتكلم عن تجربة شخصية مريرة. إننا ضحايا طقس يومي دموي وحقيقي جدا؛ ضحايا أكثر أنواع الإرهاب وحشية وشرا وعدمية، وهو موجَّه نحو أطفالنا ومستقبلنا نفسه. وقد تكلمتُ في آخر بيان لي أمام مجلس الأمن في ٢٠ شباط/فبراير، عن هذا المستقبل. وأعربت عن أملي في ألا تعود دار حضانة أحفادي في حاجة إلى الحماية بواسطة حراس مسلحين ضد الهجمات الشرسة والمتعمدة. وأعربتُ عن أملي في أن ينتهي الإرهاب.

ولكن من سوء الطالع أن الإرهاب في إسرائيل ظل مستمرا. وإنني أحكي بقلب مثقل بالأحزان وباك عن هذه الأعمال غير الأخلاقية التي حدثت مؤخرا. ففي يوم الأحد الماضي فقط، وقع هجوم انتحاري ساقط الأخلاق في مدينة نتانيا الساحلية المسالمة على مدنيين أبرياء. وادعى رمضان شلاح، الأمين العام لمنظمة الجهاد الإسلامي الإرهابية، التي تعمل بحرية من دمشق، ويساعدها عضو في هذا المجلس،

بفخر المسؤولية عن الهجوم. وفي بيان صدر عن مكتبه في دمشق، تعهَّد شلاح بشن مزيد من الهجمات.

وفي ٥ آذار/مارس، في هجوم وصفه منسق الأمم المتحدة الخاص تيرجي رود-لارسن قبل أيام قليلة فقط بأنه عمل من أعمال القتل الجماعي وإهدار شنيع للحياة، أدت قنبلة انتحارية إلى تمزيق حافلة في مدينة حيفا في شمال إسرائيل. وكانت الحافلة مليئة بالأطفال الصغار والطلبة وهم في طريقهم إلى جامعة حيفا. فقتل سبعة عشر وجرح ٥٣، العديد منهم مدنيون، بسبب القنبلة القوية، المحشوة بشظايا معدنية بغية إحداث أكبر عدد من الإصابات البشرية. وإضافة إلى هذه الهجمات الفظيعة وغيرها، يجري إحباط ما لا يحصى من حوادث الإرهاب يوميا بفضل الجهود الإسرائيلية المبذولة لمكافحة الإرهاب.

إن الإرهاب يقتل بشكل عشوائي. والإرهاب لا يعرف حدودا ولا وطنية أو عرقا أو عمرا أو دينا. ويشكل الإرهاب تهديدا لكل الشعوب الحرة، ولذلك يجب ألا يكون هناك تمييز بين الإرهاب الحسن والسيئ، وبين الأجنحة العسكرية والاجتماعية للمنظمات الإرهابية. ومن غير الأخلاقي إساءة استخدام قاموس الحرية لتبرير القتل الجماعي للأبرياء وإيجاد عذر لهذه الأعمال التي تبعث الإشمئزاز لخدمة خطة سياسية. وهناك قرارات وإعلانات متكررة لمجلس الأمن والجمعية العامة والأمين العام تدعم المبدأ القائل بأن أي استهداف متعمد للمدنيين لغايات سياسية أمر خطأ، وغير مبرر وغير أخلاقي، بغض النظر عن القضية أو الظروف.

وكما تم تذكير العالم بصورة مرعبة في ١١ أيلول/سبتمبر، إذا ما احتدمت نيران الإرهاب في أي مكان، فإنها تشكل خطرا على السلم والأمن في كل مكان آخر. فالإرهاب وباء معد، وأي محاولة لإطفاء لهب واحد، أو اندلاع واحد لهذا الخطر السريع المتفشي، مع الإعراب عن التعاطف أو التفهم لواحد آخر لن يؤدي إلا إلى تقويض جهودنا. وبدلا من ذلك يجب أن نضربه في صميمه: في الأنظمة التي تغذي جرثومة الإرهاب من خلال دعمها، وعجزها عن العمل وتواطئها؛ في الأنظمة التي تستطيع نقل الأسلحة البيولوجية والكيميائية والنووية إلى الإرهابيين الذين لا يخزهم ضميرهم فيما يتعلق باستعمالها؛ وفي أنظمة مثل الأنظمة القائمة في إيران وسوريا، العضو في هذه الهيئة، التي تدعم الإرهاب بنشاط لتعزيز خططها، وتغرز إصبعها في عين لجنة مكافحة الإرهاب بينما ترفع إصبعا آخر في دعم جهودها.

إنني أشجع لجنة مكافحة الإرهاب على إظهار الشجاعة للتشهير بالدول التي تستمر في دعم الإرهاب وإجبار كل دولة على التعهد بالتزام صادق ولا رجعة فيه بالقضاء على الإرهاب من على أراضيها. ومما يشجعني أن الدعوة إلى التشهير قد تعززت اليوم. وآمل أن تكون هي أنشودة لجنة مكافحة الإرهاب.

وفقا للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) يجب على أعضاء المجتمع الدولي اتخاذ تدابير فعالة ونشطة لتدمير هياكل الإرهاب المالية والتنظيمية ولمواجهة التحريض السام المتفشي في وسائط الإعلام وفي المؤسسات التعليمية والدينية والسياسية لبعض الدول.

إن جرثومة الإرهاب ينمِّيها غرس الأصولية والتعصب والأيديولوجيات الرافضة للآخرين. وتمجيد القتل باعتباره استشهادا إنما هو تسويغ أخلاقي ذو خلل خطير لأعمال القتل الجماعي. وما من طفل ولا رضيع ولد في هذا العالم وهو يريد أن يكون مفجرا انتحاريا. ونحن في منطقتنا يواجهنا ما لا يحصى من أمثلة فجة لا لبس فيها عن كيف

أن التحريض يقتل. وينبغي ألا تكون الكتب المدرسية للأطفال دلائل لبث الكراهية.

والتحريض الذي تقره الحكومة ويغذي الخطط الإرهابية ويديمها ينتهك أبسط التزامات الدول فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وينبغي لجهودنا المبذولة لتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) ألا تركز على الدعم العملي المقدم لمرتكبي الظاهرة فحسب، ولكن على الإيديولوجية المتعصبة التي تغذي الظاهرة نفسها.

وثمة خطر آخر بارز للوجود تشكله القذائف المحمولة على الكتف التي توجه من الأرض إلى الجو وتستطيع تدمير الطائرات المدنية المحلقة على ارتفاع منخفض. وقد اتضح هذا الخطر قبل بضعة أشهر فقط في ممباسا، كينيا، عندما أخطأ الإرهابيون المرمى بدرجة بسيطة لإسقاط طائرة إسرائيلية مدنية. وهذا الهجوم الذي يمكن أن يؤدي إلى كارثة، بالإضافة إلى التحذيرات الأخيرة من هجمات مماثلة مخطط لها في مدن أخرى، يؤكد ضرورة اتخاذ الدول إجراءات عاجلة للحد من انتشار هذه الأسلحة وحصول الإرهابيين عليها. وإننا نرحب باعتماد القرار ١٤٥٠ (٢٠٠٢) الذي يدين الهجمات التي وقعت في كينيا ونحث لجنة مكافحة الإرهاب على العمل تجاه اعتماد معيار عالمي للدفاع ضد هذه الأسلحة.

إن أنظمة الدفاع الجوي المحمولة تشكل واحدة من أعمق الأزمات للمجتمع الدولي المناهض للإرهاب، الأمر الذي يتطلب تعاونا وتنسيقا على الصعيد العالمي. وتمثل هذه الأنظمة خطرا كبيرا بصفة خاصة نظرا للسمات الفريدة التي تتسم بها. فهي ليست صغيرة الحجم وزهيدة الثمن وسهلة التشغيل فحسب، بل إنها تتسم أيضا بحرية الحركة والوقت والهدف ونطاق العمل. والإرهابيون لا حدود لهم، وما من أحد منا بمنأى عن تهديداتهم.

ويعكف المحترفون في مجال الأمن الجوي بالفعل على العمل من أجل مكافحة خطر أنظمة الدفاع الجوي المحمولة، وهم يستحقون الدعم من الدول. ونعتقد أن هذا الدعم ينبغي أن يتضمن الاستثمار في أنظمة الدفاع التكنولوجية على متن الطائرات فضلا عن إحكام الرقابة الأمنية فوق محيط المطارات. وتعتقد إسرائيل أنه من الأهمية بمكان أن تستكمل جهود تعزيز أمن الطيران بتشديد المراقبة على أنظمة الدفاع الجوي المحمولة ذاتها. وبغية ضمان نجاح الجهود الرامية إلى منع حصول الإرهابيين على هذه الأنظمة، على الدول البائعة أن تتحمل المسؤولية عن التحقق من هوية المستعمل النهائي. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تتحمل الدول المشترية المسؤولية الرئيسية عن أمن تلك الأنظمة الأمنية وتخزينها ونقلها وصيانتها ورصد استخدامها. وإلى ذلك، نشجع على وضع برنامج دولي للمساعدة يرمي إلى تقديم العون إلى البلدان لمكافحة خطر وقوع أنظمة الدفاع الجوي المحمولة في أيدي الإرهابيين.

ونحن، بوصفنا أمة تكبدت خسائر بشرية فادحة نتيجة الإرهاب منذ نشأتها، ندعم الجهود النبيلة التي تبذلها لجنة مكافحة الإرهاب، ونعتقد أن التعاون الدولي المكثف سلاح هام في ترسانة مكافحة الإرهاب. وإسرائيل على استعداد لمواصلة تشاطر معرفتها وخبرتها اللتين اكتسبتهما من تجاربها المريرة، وهي راغبة في ذلك، وعلى استعداد أيضا للمشاركة في الجهود المشتركة الرامية إلى تنسيق استجابتنا الجماعية وتعزيزها.

وإذ قلنا ذلك، نأمل أن تواصل هذه اللجنة القيام بدور تفاعلي متزايد في تنفيذ سياسة عدم التسامح مع الإرهاب على الإطلاق. وبعد أن كشر هذا التهديد العالمي عن أنيابه، لا يمكننا أن نخلط بين العمل الورقي وإحراز تقدم. ومن الواضح أن تعزيز الأدوات الإدارية والتشريعية المتوفرة للدول لمكافحة الإرهاب وبناء القدرات بشكل عام،

يكتسيان أهمية كبيرة بالنسبة لجهودنا. ولكن المحك الحقيقي سيكون دائما تنفيذ الالتزامات على أرض الواقع. وينبغي ألا يسمح بأن يكون تقديم التقارير الرسمية المطولة غطاء لتلك الدول التي عقدت العزم على التمادي في دعم الإرهاب وتمجيده. وينبغي أن ينصرف جزء من ولاية لجنة مكافحة الإرهاب بموجب القرار ١٣٧٣(٢٠٠١) إلى اختبار امتثال الدول ليس على الورق فحسب، بل وفي الممارسة اليومية أيضا.

ورغم التهديد اليومي الذي يشكله الإرهاب الذي ابتليت به منطقتنا ووجود النظم التي تعتمد الإرهاب وسيلة للنهوض بمخططاتها السياسية، سنبقى عاقدي العزم على التغلب على الأثر المدمر للهجمات الانتحارية، التي تعرض كلا من الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني للخطر.

وحتى في هذه الأيام الحالكة السواد، ما زلنا نعتقد أنه سيأتي اليوم الذي نتمتع فيه نحن وأطفالنا بثمار السلام. إن هذا الحلم يغمرني بالأمل. وأرجو أن تفضي التغييرات المرتقبة في القيادة الفلسطينية أخيرا إلى إيجاد شريك حقيقي لسلام آمن. وتأمل إسرائيل أن تفضي تلك التغييرات إلى عمل متضافر لتفكيك الهياكل الإرهابية ونزع الشرعية من المجموعات الإرهابية والقضاء على التحريض.

ومن خلال مكافحة الإرهاب أينما وُجد، والالتزام الثابت بالسلام ووضع حد للعنف والتحريض المَقيت، يمكننا أن نتطلع إلى السلام وإلى مستقبل أفضل للجميع.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): يوجد في قائمتي متكلمون لم تتسن لهم الفرصة لأن يتكلموا بعد. ونظرا لتأخر الوقت، وبموافقة أعضاء المجلس، أعلق الجلسة الآن. وسيواصل المجلس نظره في البند المدرج في جدول أعماله الساعة ١٥/٣٠ من هذا اليوم.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٣٠
